طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

تشرين الأول | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠١٧

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

موقف البعث من مسألة الأقليات
بين الإطار النظري والتطبيق العملي
بيان ١١ آذار أنموذجاً

بيان القيادة القومية
لحزب البعث
العربي الاشتراكي

عبد المجيد الرافعي:
التغيير
في الزمن الصعب

مصادر تمويل
سلسلة
الرتب
والرواتب
والهيكلية

واجبات حماية
العراق
بين المتحقق
والممكن المتوقع
من شعب العراق

دستور حزب البعث العربي الاشتراكي (٢)

المادة (٦) :ـ حزب (البعث العربي الاشتراكي) انقلابي يؤمن بأن أهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية وبناء الاشتراكية لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانقلاب والنضال، وأن الاعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالإصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الأهداف بالفشل والضياع لذلك فهو يقرر:

أ ـ النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً.

ب ـ النضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة.

جـ ـ الانقلاب على الواقع الفاسد انقلاباً يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المادة (٧) :ـ الوطن العربي هو هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية، والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.

المادة (٨) :ـ لغة الدولة الرسمية ولغة المواطنين المعترف بها في الكتابة والتعليم هي اللغة العربية.

المادة (٩) :ـ راية الدولة العربية هي راية الثورة العربية التي انفجرت عام ١٩١٦ لتحرير الأمة العربية وتوحيدها.

المادة (١٠) :ـ العربي هو من كانت لغته العربية، وعاش في الأرض العربية أو تطلع إلى الحياة فيها، وآمن بانتسابه إلى الأمة العربية.

المادة (١١) :ـ يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية.

المادة (١٢) :ـ تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها، والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق.

المادة (١٣) :ـ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الإنساني كفاءتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى.

المنهاج

سياسة الحزب الداخلية

المادة (١٤) :ـ نظام الحكم في الدولة العربية هو نظام نيابي دستوري والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة.

المادة (١٥) :ـ الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة، وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية.

المادة (١٦) :ـ نظام الإدارة في الدولة العربية نظام لا مركزي.

المادة (١٧) :ـ يعمل الحزب على تعميم الروح الشعبية (حكم الشعب) وجعلها حقيقة حية في الحياة الفردية، ويسعى إلى وضع دستور للدولة يكفل للمواطنين العرب المساواة المطلقة أمام القانون والتعبير بملء الحرية عن إرادتهم واختيار ممثليهم اختياراً صادقاً ويهيئ لهم بذلك حياة حرة ضمن نطاق القوانين.

المادة (١٨) :ـ يوضع بملء الحرية تشريع موحد للدولة العربية منسجم مع روح العصر الحاضر وعلى ضوء تجارب الأمة العربية في ماضيها.

المادة (١٩) :ـ السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن أية سلطة أخرى وهي تتمتع بحصانة مطلقة.

المادة (٢٠) :ـ تمنح حقوق المواطنين كاملة لكل مواطن عاش في الأرض العربية وأخلص للوطن العربي وانفصل عن كل تكتل عنصري.

المادة (٢١) :ـ الجندية إجبارية في الوطن العربي.

سياسة الحزب الخارجية

المادة (٢٢) :ـ تستوحى السياسة الخارجية للدولة العربية من المصلحة القومية العربية ومن رسالة العرب الخالدة التي ترمي إلى المساهمة مع الأمم الأخرى في إيجاد عالم منسجم حر آمن يسير في سبيل التقدم الدائم.

المادة (٢٣) :ـ يناضل العرب بكل قواهم لتقويض دعائم الاستعمار والاحتلال وكل نفوذ سياسي أو اقتصادي أجنبي في بلادهم.

المحتويات

* كلمة الطليعة ٤
* بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ٦
* عبد المجيد الرافعي: التغيير في الزمن الصعب ٩
* سلسلة الرتب والرواتب والإصلاحات الهيكلية ١٠
* الرفيق واصف الحركة أمام مصرف لبنان ١٣
* عكار تستضيف الرفيق واصف حركة ١٥
* من لقاءات ونشاطات مكتب العلاقات الوطنية ١٧
* الوعد بتشغيل مطار القليعات ٢٠
* بيان حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حول وعد بلفور ٢١
* افتتاح نصب الشهيد صدام حسين في قلقلية ٢٣
* المصالحة الفلسطينية ٢٤
* وعد بلفور ٢٥
* الوحدة العربية والأقليات القومية ٢٨
* بيان ١١ آذار للحكم الذاتي في كردستان ٣١
* لو لم يكن حزب البعث لكن الواجب أن يكون ٣٥
* واجبات حماية العراق بين المتحقق والممكن ٣٧
* المقاومة الوطنية العراقية قرار مستقل وثورة مستمرة ٣٩
* المقاومة الوطنية اللبنانية ٤٣

إضافة إلى مواضيع عديدة ومتنوعة أخرى

كلمة الطليعة

الأقليات القومية مكون عضوي في المجتمع العربي

أثار إدخال كركوك في الاستفتاء لغطاً كبيراً على شتى المستويات العربية والإقليمية والدولية، وتباينت المواقف والتفسيرات والتوقعات وأخذت شتى المسارات في أهدافها وغاياتها. وكل منها كان يسوقها إلى ما يخدم مصالحه وأهدافه. وسبب تلك الضجة هي أن بعض القوى الكردية النافذة، بعد احتلال العراق، هي التي بقرارها إجراء الاستفتاء في مدينة كركوك، دفعت بكل التفسيرات والمواقف إلى الظهور للعلن. ومن بين كل الذين انخرطوا في إعلان المواقف وسوق التفسيرات وتوقع الاحتمالات، كانوا من الذين لا يُعوَّل على تفسيراتهم واجتهاداتهم ونصائحهم لأن لكل منهم غرضاً ومأربا. وأما الحقيقة فواحدة، هي أن الشعب الكردي كان جزءاً من الأمة العربية منذ بناء أول دولة عربية إسلامية. ففي هذه الحالة يُعتبر الأكراد مكوناً أساسياً من مكونات الدولة العربية التي لم يظهر طوال مراحل التاريخ عما يدل على تميزهم عن العرب باللغة وبعض العادات والتقاليد الاجتماعية. ولكن التفسيرات والتأويلات والتحليلات الراهنة انطلقت من منطلقات متناقضة مع هذه الحقيقة. ومعظم تلك التعليقات صدرت عن الذين يريدون بالقضية الكردية شراً عبر خلق المزيد من التناقضات داخل المجتمع العربي، بشكل عام، والمزيد من التناقضات في المجتمع العراقي بشكل خاص. وإذا راجعنا أسماء القوى التي أخذت تتباكى على وحدة العراق، فسنجد أنها هي ذاتها التي انخرطت في ورشة تقسيمه منذ أول لحظة وطأت فيه أقدام الاحتلال أرض العراق. وقد ظهر ذلك بشكل واضح وجلي، من خلال توزيع مقاعد من سيتولون إدارة العملية السياسية الجديدة من العراقيين. حيث بدأت لأول مرة في تاريخ العراق نظام المحصصات الطائفية والعرقية. وقد تضمنت بنود هذا النظام في الدستور الذي وضعه الاحتلال، وبصم عليه عملاؤه من الطائفيين من دون جدل. ومن أهم ما جاء في ذلك الدستور تقسيم العراق بين طوائفه وعرقياته إلى أقاليم ثلاث، ظلَّت مشرَّعة أبواب التقسيم أمام استحداث أقاليم أخرى، أو تضييق رقعة هذا الإقليم أو ذاك، أو توسيعه. وما الاستفتاء الذي حصل سوى خبزاً من ذلك العجين. فما هو السر، إذن، الذي وقف وراء مسرحيات البكاء على وحدة العراق، والتسابق في إلقاء المواعظ الوطنية من قبل الذين شجعوا التقسيم الطائفي وبنوا قواعد العملية السياسية الراهنة على تلك الأسس؟

وأما الآن، وبعد أن اتخذت القيادة الكردية قراراً بإجراء استفتاء حول ضم مدينة كركوك إلى الإقليم الكردي، الذي شرَّعه الدستور العراقي الموضوع أميركياً، حتى تكاثر المتباكون إقليمياً وعراقياً، فأخذ كل طرف يدلي بدلوه في حبك المواقف ووضع سيناريوهات الحلول، وكلها تتباكى على وحدة العراق، وكأن القوى العراقية تناست أن وحدة العراق أصبحت في خطر بعد أن تولت الحكم فيه بعد الاحتلال، كما تناست القوى الإقليمية أن وحدة العراق أصبحت في خطر منذ أن شاركوا باحتلاله. وقد تناسوا أنهم جميعهم يتحملون مسؤولية تقسيم العراق إلى أقاليم، ومنها أخطر ما ظهر منها، وذلك بتقسيم العراق إلى أقاليم مذهبية، تتناسب تماماً مع خرائط مشروع الشرق الأوسط الجديد، الأميركي الصنع. ومع المشاريع التقسيمية على قواعد دينية إيرانية الهوى.

ولذلك نقول بداية أن كل من تآمر على تفتيت العراق ليس من حقه أن يبكي على وحدته وكأن الأكراد وحدهم هم التفتيتيون، بينما الآخرون أبرياء من (دم الصدِّيق). وأما الحقيقة فهي أن بكاء من بكى من أطراف العملية السياسية، ونحيب من انتحب من القوى الإقليمية، على وحدة العراق، هو كمن يقتل البريء ويمشي في جنازته. وهذا لا يعني أن أي إجراء من أي جهة أتى يحمل بصمات التقسيم، وإحداث المزيد من التقسيم، هو عمل مشروع. وهذا ما يفرض السؤال التالي: وهل يُصلح من تآمر على وحدة العراق ما أفسدوه منها عن سابق تصور وتصميم؟ وهل بدعة المحافظة على حقوق الطوائف سوى مثال سيء عن نظرتهم إلى العراق؟ وهل عملهم على إعطاء الأقليات حقوقاً، عن طريق التقسيم سوى المثال الأسوأ؟

إن نظاماً يقسِّم العراق على قواعد مصالح الأقليات الطائفة والعرقية، سوف يفتح شهية الأقلية الأقوى للسطو على حقوق الأقليات الأخرى. وهذا لا يستقيم مع مصلحة وحدة الوطن. أليس هذا هو واقع ما يجري في العراق من تطبيق لديكتاتورية المذهب الأقوى؟

لكل ذلك، لا يصلح من يتآمر على وحدة العراق، أو من يتآمر على وحدة الأمة العربية، أن يرشد الآخرين ويندِّد بأخطائهم. ولا يجوز أيضاً أن يحاضر بالوحدة من كان ديدنه العمل على التقسيم. وإذا ابتدأنا من واقع العراق، نعتبر أن كل من يشارك في العملية السياسية، لا يصلح أن يكون حكماً لما يجري في شمال العراق. ومن هو من دول الإقليم لا

يصلح أيضاً لأن هم وحدة العراق ليس هماً له، بل هو ضالع بمؤامرة تقسيمه. ومن هو من القوى الدولية الاستعمارية لا يصلح أن يكون مرشداً لوحدة العراق لأنه يعمل على تفتيت ليس العراق لوحده، بل من يعمل أيضاً لتفتيت الأقطار العربية كلها جغرافياً ومجتمعياً. وما بدعة الأقاليم في العراق، التي نصَّ عليها دستور الاحتلال، وطبقَّها عملاؤه، سوى نقطة البداية في تنفيذ المشروع الخبيث.

استناداً إلى ذلك، كيف نرى الحل؟

حزب البعث، كان منذ البداية الطرف الوحيد الذي نظر إلى القضية الكردية بعين قومية وحقوقية. بينما الآخرون عملوا على تسخيرها وتوظيفها خدمة لأهدافهم. وقد وضعتها القوى الاستعمارية والصهيونية تحت المجهر منذ أن تم تصويرها كقضية خلافية وُضعت لمآرب وأهداف تتناقض كلياً، ليس تعاطفاً مع القضية الكردية، بل كرهاً وحقداً على هدف وحدة الوطن العربي.

وحده حزب البعث، منذ البداية، هو الذي وضع اللبنة الأولى لضمان مصلحة الأقليات القومية، وابتدأ بتطبيقه انطلاقاً من القضية الكردية في شمال العراق. وذلك عندما أصدر بيان ١١ آذار في العام ١٩٧٠. واستكمله بإصدار (**قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق**) في العام ١٩٧٤. وقد حدَّد في مقدمته، ثوابت القانون وأهدافه، وجاء فيها: (**تأكيداً لروابط المواطنة والأخوة التاريخية بين أبناء العراق من العرب والأكراد والأقليات المتآخية وانسجاماً مع المبادئ الديمقراطية... وتعزيزاً للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب... (ولتوفير) السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة.. في إطار الوطن الواحد.. وفي ظل علاقات الإخاء والمساواة**).

وما جاء في مقدمة القانون، إنما كان يعبِّر عن موقف الحزب الاستراتيجي من كل الأقليات، وهذا ما عبَّر عنه مؤسس الحزب في لقائه مع وفد سوداني في أوائل السبعينيات من القرن العشرين. وعن موقف الحزب من الأقليات جاء في كلمته، ما يلي: (**ماذا يطلب الأكراد؟ التحرر وتوحيد شعبهم وتحقيق مصلحتهم القومية؟ إذا كانوا ينشدون التحرر فالأمة العربية هي في معركة تحرر كبرى، هي أهم معارك هذا العصر فليس من المعقول أن تتناقض حركتهم للتحرر مع حركة الأمة العربية وإنما العكس هو الصحيح، الانسجام والتعاون والتحالف ضد العدو المشترك، ضد الاستعمار، ضد كل أعداء الشعوب وأعداء حرية الشعوب والمستغلين لتخلف الشعوب**).

وعن ذلك، حدَّدت القيادة القومية موقف الحزب، مما يجري في شمالي العراق، وعن ذلك جاء في بيان القيادة القومية، الصادر في تشرين الأول من العام ٢٠١٧، ما يلي: (**وفي غمرة السجال السياسي والإعلامي حول ما جرى في شمالي العراق وما تلا الاستفتاء من إجراءات عقابية بحق جماهير شعبنا الكردي، فإن القيادة القومية للحزب تدين هذا الحصار المفروض على إقليم كردستان، وتدعو إلى التعامل مع المطالب المشروعة للكرد بروح التفهم والاستيعاب، في إطار وحدة العراق الوطنية**).

استندت ثوابت البعث بالنظر إلى قضية الأقليات الدينية باستراتيجية بناء الدولة المدنية، التي يتساوى أمام تشريعاتها وقوانينها كل المواطنين، سيان كانت طوائفهم أكثرية أم أقلية. ففي ظل توحيد القوانين يصبح الجميع أكثرية، وتنتفي معها مصطلحات الأكثرية والأقلية. بل يشكل الجميع مجتمعاً موحداً يتظلل بأفيائه الجميع لهم الحقوق ذاتها، وعليهم الواجبات ذاتها.

وعلى المقاييس نفسها بنى البعث موقفه مما تُسمى أقليات قومية، وإنه باستثناء خصوصيات اللغة والعادات والتقاليد، وفي رحاب الدولة المدنية الوطنية، يتساوى جميع المواطنين بالحقوق والواجبات، بحيث تذوي مع مرور الزمن مصطلحات الأكثرية والأقلية العرقية، وتسود مكانها مصطلحات الوطن الواحد والمصير الواحد والآمال المشتركة والتاريخ المشترك. ويبقى الرابط الأقوى هو الدفاع عن الوطن وحماية وحدته، وتنميته على شتى الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية.

وإذا كانت هذه المبادئ تضمن إلغاء الفواصل بين أبناء المجتمع الوطني الواحد، والتي لا يستطيع أي نظام سياسي أن يطبقه غير نظام وطني يتعهد بإلغائها، ويحل مكانها روابط الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد.

ولأن من يقود العراق اليوم قوى خارجية من أهم أهدافها القضاء على كل الروابط المشتركة بين العراقيين من جهة.

ولأنه من جهة أخرى، تقوده شلة من العراقيين المنتفعين والفاسدين والمتعاملين مع الخارج المطبقين لأهدافه.

ولأن هؤلاء العملاء يخدعون جماهير الطوائف الشعبية بشعارات الدفاع عن المذهب، أو العرق.

فستبقى عوامل التفتيت تنخر في جسد المجتمع العراقي. وهذا يقتضي، ليس التلهي بمعالجة خطأ يمارسه هذا الطرف أو ذاك. فالعملية السياسية كلها فاسدة ولن يجد الأطراف المشاركون فيها علاجاً لداء هم من المصابين به. ولذلك لن يصلوا إلى حل سليم لشمالي العراق إلاَّ بما يدر عليهم بفوائد وبما يحقق لهم من مصالح. فإسقاط العملية السياسية هو الحل. وحل مشكلة شمالي العراق، بل مشكلة العراق كله، هو بإسقاط العملية السياسية برمتها، وإسقاط كل أنواع الاحتلال الذي يساند تلك العملية ويرعاها.

القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
كلّ تهديدٍ لأيٍ من مكونات الوطن العربي الوطنية إنما هو تهديد للأمن القومي برمته

- الحزب سيبقى منفتحاً على كل المبادرات السياسية التي تؤكد على الدور العربي
- لبناء العراق على أسس وطنية ووضع كل أبنائه تحت مظلة الخيمة الوطنية
- ننوه بإعادة تموضع حماس في إطار مؤسسة منظمة التحرير الفلسطينية
- التعامل مع المطالب المشروعة للكرد بروح التفهم، في إطار وحدة العراق الوطنية

في الذكرى السادسة والخمسين لإفشال أول وحدة عربية وحول الأوضاع العربية الحالية أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي:

حلت الذكرى السادسة والخمسون لإفشال أول وحدة في التاريخ العربي المعاصر في ٢٨ من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١، وأمتنا العربية تمر بظروف أشد وطأة على واقعها القومي من تلك التي كانت سائدة لعقود خلت، هذه الظروف الشديدة الوطأة على الأمن القومي العربي لم تعد أسبابها نابعة من استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين وتتالي العدوانية الصهيونية على الأمة فقط، ولا من اندفاع المواقع المقررة في النظام الاستعماري الجديد الذي ينعقد لواءه للقطبية الأميركية والذي بلغت ذروة اندفاعه في غزو العراق واحتلاله بعد حصار ظالم فرض بعد العدوان الثلاثيني، بل هذه الظروف اشتدت وطأتها من خلال اجتياح النظام الإيراني للعراق واندفاعه إلى العمق القومي من بوابة العراق، فبات يشكّل تهديداً للأمة العربية سواء عبر الاحتلال المباشر كما فعل في العراق وسوريا واليمن أو عبر الأذرع الأمنية والميليشاوية التي ترتبط بمركز التوجيه والتحكم الذي يشرف عليه ما يسمى الحرس الثوري.

هذا التهديد للأمن القومي العربي تلاقت نتائجه من خلال تلاقي المشاريع المهددة للأمة بوحدتها وهويتها وتقدمها وأخطر ما في ذلك التمادي في تخريب البنى المجتمعية العربية عبر إثارة صراع مذهبي وطائفي وإثني، وإبراز أدوار قوى طائفية ومذهبية تمارس الترهيب السياسي والتكفير الديني ويتم الاستثمار بها خدمة لأجندات وأهداف قوى الاحتلال، صهيونية كانت أو أميركية أو إيرانية. وكل ذلك بهدف خلق واقع تقسيمي وتفتيتي في بنيان الدولة الوطنية والبنيان القومي العربي برمته.

وعلى هذا الأساس، فإن القيادة القومية إذ ترى بأن الانفصال الذي حصل لوحدة مصر وسوريا شكّل نكسة للنضال العربي الوحدوي فإن ما تتعرض له الأمة اليوم أخطر بكثير لأنه يتجاوز الانفصال بين قطرين إلى التقسيم لهذه المكونات القطرية وبالتالي جعل الوحدة أبعد منالاً وأصعب تحقيقاً.

من هنا فإن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وفي ضوء تقديرها لمعطيات الواقع القومي الذي تمر به الأمة، ومع وضوح أدوار القوى الاستعمارية والصهيونية والفارسية الصفوية والشعوبية الجديدة ترى أن الرد على هذه القوى يكون بتحديد مصادر الخطر على الأمن القومي وتسمية قواه وتحديد منطلقات وصيغ أساليب مواجهتها.

إن القيادة القومية وهي تؤكد على إعادة الاعتبار للنضال الوحدوي خطاباً وسلوكاً فإنها تدرك بأن الأمن القومي العربي هو وحدة عضوية، وأن كلّ تهديدٍ لأيٍ من مكوناته الوطنية إنما هو تهديد للأمن القومي برمته، سواءً تجسّد هذا الخطر بما هدد ويهدد فلسطين والعراق والأحواز المحتلة، وكل أرض عربية محتلة، أو ما يقع تحت هيمنة المشاريع الدولية أو الإقليمية بسبب الانكشاف الوطني كما يجري في سوريا واليمن وليبيا.

وعلى هذا الأساس فإن الانتصار لقضايا الأمة في فلسطين والعراق والأحواز وسوريا واليمن وليبيا وغيرها يوجب على قواها الحية أن تخرج من دوامة انقسامها السياسي على المستويين الرسمي والشعبي، لأن هذا الانقسام بقدر ما يوفّر بيئة لتنامي أدوار قوى التحالف الصهيو-استعماري المفتوح على علاقات عميقة مع المشروع الفارسي العنصري الطائفي، فإنه يُخرج مبادرات الحلول السياسية للكوارث والأزمات، التي تعصف بالعديد من الساحات، من الفضاء العربي إلى

الفضاءين الإقليمي والدولي اللذين لم يقدما لأمتنا إلا التخريب والتدمير، وما مجريات الأحداث في سوريا واليمن وليبيا، فضلاً عن تغييب المشروع الوطني لإنقاذ العراق ومخاطر الانقسام السياسي على حاضر ومستقبل القضية الفلسطينية، إلا أمثلة على ذلك.

إن تعريب الحلول السياسية لما تواجهه الأمة من كوارث، وبما يستلزمه من بروز مرجعية عربية للحلول، يتطلب توفير الأرضية الداخلية الوطنية المناسبة، التي تتشكل من الطيف السياسي القادر على إطلاق مبادرات ومشاريع وطنية لمعالجة هذه الأزمات الطاحنة. وان المدخل لذلك هو توفير قاعدة سياسية عريضة نصابها القوى والأحزاب الصادقة في ولائها وممارساتها الوطنية وحفاظها على الهوية القومية، ويفتح المجال أمام عملية سياسية تعيد هيكلة الحياة السياسية على قواعد الديموقراطية والتعددية وتداول السلطة لحماية المقومات الأساسية للدول المتمثلة في وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

لكن إذا كانت المصالحات السياسية تشكل مدخلاً لبلورة مشروع وطني للحل والإنقاذ، فإن هذا المشروع لا تحمله قوى طائفية ومذهبية تمارس الترهيب السياسي والتكفير الديني وترتبط بمراكز إدارة وتحكم خارجيين. بل تحمله القوى التي قاومت الاحتلال والمشاريع الطائفية، التي تشكل خطراً مضافاً على الأمن القومي برمّته كما على الأمن المجتمعي، وهو خطر بات واضحاً جداً بعدما ثبت، أن القوى الدولية والإقليمية تستثمر في دعمها لهذه القوى الطائفية خدمة لأجنداتها الخاصة، وكل ذلك على حساب الأمة وأمنها القومي والمجتمعي. **لذا فإن إسقاط كل عوامل وتأثيرات الاحتلال والتدخل الخارجي، لا يستقيم إلا إذا أسقطت هذه الأدوات الطائفية التي عبثت بالأمن العربي**، وهو ما يستلزم تفعيل المشروع القومي الشامل، الذي يشكل حزب البعث العربي الاشتراكي ركيزة أساسية من ركائزه، باعتباره كان وسيبقى في المواقع الأمامية للدفاع عن الأمة وأمنها، وليس إطلاق مشاريع اثنية أو طائفية تفتيتية مضادة.

من هنا فإن الحزب سيبقى منفتحاً على كل المبادرات السياسية التي تؤكد على الدور العربي في وضع الحلول، وعلى بذل الجهود الرامية إلى إعادة شد القوى السياسية إلى خياراتها الوطنية. وإن أي تجاوز لدور القوى الوطنية الأصيلة والمتجذرة في علاقاتها المجتمعية والحيلولة دون ممارستها لدورها الأساسي في بلورة الحلول السياسية الوطنية للأزمات سوف لن يفضي إلى نتائج إيجابية وخاصة تجاوز دور الحزب في العراق. إن اشتداد التآمر الصهيوني والاستعماري على العراق بعد ثورة السابع عشر من تموز نظراً لما حققته من إنجازات عظيمة على صعيد التحولات الداخلية والبناء الوطني وعلى صعيد الدور الذي اضطلعت به الثورة في دعم قضايا النضال العربي وخاصة قضية فلسطين وهذا كان سبباً أساسياً في استهدافه المباشر من التحالف المذكور والنظام الإيراني في ظل الحكم الملالي. وقد اصبح واضحاً أن مؤشرات الانهيار في البنيان القومي حصل بعد احتلال العراق.

وعليه فإن هزيمة المشروع المعادي يبدأ من العراق وهذا ما يفرض على كافة القوى الحريصة على وحدة العرب وهويتهم أن ينتصروا لقضية العراق بما هي قضية تحرير للأرض وتوحيد للشعب على أسس المواطنة. وأن المشروع السياسي الإنقاذي الذي طرحه الحزب يشكل أساساً لإنتاج عملية سياسية جديدة تضع حداً للاحتلال بوجهيه الأميركي والإيراني وما أفرزه من نتائج مدمرة، وتعيد بناء العراق على أسس وطنية تضع جميع أبنائه من عرب وكرد وأقليات أخرى تحت مظلة الخيمة الوطنية وفي دولة يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات.

إن القيادة القومية وفي سياق تأكيدها على اعتبار أن المشروع الوطني الذي طرحه الحزب يشكل الحل الوطني المطلوب، تؤكد بأن ما جرى في العراق إنما كان بسبب الاحتلالين الأميركي والإيراني، وأن الظلم السياسي والاجتماعي الذي تعرض له شعب العراق لا يقتصر على فئة ضد فئة أخرى، وأن الحل هو بانضمام جميع فئات الشعب وطبقاته إلى المشروع الوطني للإنقاذ وتوفير الأرضية الداخلية له كما الرافعة العربية.

وفي غمرة السجال السياسي والإعلامي حول ما جرى في شمالي العراق وما تلا الاستفتاء من إجراءات عقابية بحق جماهير شعبنا الكردي، فإن القيادة القومية للحزب تدين هذا الحصار المفروض على إقليم كردستان، وتدعو إلى التعامل مع المطالب المشروعة للكرد بروح التفهم والاستيعاب، في إطار وحدة العراق الوطنية وهو ما كان قد أكد عليه حزب البعث في مؤتمراته وخاصة المؤتمر القطري السادس عام ١٩٦٧، والذي بالاستناد إليه صدر بيان ١١ آذار للحكم الذاتي عام ١٩٧٠، والذي لم يرض الدول المتاخمة للعراق التي تمارس سياسة الاستلاب السياسي والاجتماعي للحقوق الثقافية والمدنية للكرد في بلدانهم.

إن القيادة القومية للحزب وهي تؤكد على أن الحل الوطني بعناوينه الرئيسية الذي طرحه الحزب كسبيل لخلاص العراق من محنته، تؤكد أيضاً على أن الحلول

السياسية للازمات البنيوية في سوريا واليمن وليبيا، التي تحفظ وحدة الدولة والأرض والشعب والمؤسسات، وتفتح المجال أمام إعادة هيكلة الحياة السياسية على قواعد التعددية والديمقراطية وتداول السلطة وتخرج كافة القوى الأجنبية دولية أو إقليمية أو أذرع ميليشاوية من هذه الأقطار هي السبيل الوحيد الذي يضع حداً لهذا العدوان الدامي الذي اقتلع البشر ودمّر الحجر وأحرق الشجر.

إن القيادة القومية التي سبق ونوّهت بموقف حماس إعادة تموضعها في إطار مؤسسة منظمة التحرير الفلسطينية تنوه بالقرار الأخير الذي أعاد الاعتبار لمرجعية السلطة الوطنية وإعادة قطاع غزة إلى نطاق سلطتها وترى بأن هذا الموقف يشكّل خطوة متقدمة على طريق إنهاء الانقسام السياسي وتوحيد الموقف الفلسطيني على قاعدة البرنامج الوطني الذي يحمي الحقوق الوطنية من مخاطر التفريط بها

ختاماً إن القيادة القومية وهي ترى الانهيارات الخطيرة التي تتعرض لها الأمة وتستفحل يوماً بعد آخر، جراء استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين وما ترتب على الاحتلال الأميركي الإيراني المشترك للعراق من نتائج، وتغول مشروع ولاية الفقيه الإرهابي الطائفي التوسعي الذي يستهدف الأمة كلها، تتوجه بندائها الصادق إلى كل القوى العربية المناضلة والحريصة على وحدة الأمة وحماية هويتها ومستقبل أجيالها لمغادرة تموضعها السياسي الفئوي والقطري، إلى رحاب العمل العربي المشترك الواسع، مؤكدة أن يد الحزب ستبقى ممدودة لكل القوى التي تلتقي معها على قاعدة تحديد مصادر الخطر الموجه للأمن القومي العربي، وحماية هوية الأمة حاضراً ومستقبلاً.

وإن منظمات الحزب ومؤسساته الجماهيرية التي تشترك في العمل النضالي في كل الساحات العربية، سواءً تحت عناوين مقاومة الاحتلال والاستلاب، أو تحت عناوين التغيير الوطني الديموقراطي، قد أثبتت وجودها وفعاليتها حيثما توفرت الظروف الممكنة. وتعرب القيادة القومية عن تقديرها العالي واعتزازها العميق بهذه المنظمات وتحيي مناضليها داخل أقطار الوطن العربي وخارجه، وتدعوهم إلى تصعيد تلك الروح النضالية التي حمل الحزب لواءها وما زال وسيبقى إلى أن تتحقق أهداف الأمة في الوحدة والحرية والاشتراكية.

تحية لكل الرفاق الذين ساهموا في انبثاق أول وحدة في التاريخ العربي المعاصر، وعلى رأسهم القائد المؤسس المرحوم أحمد ميشيل عفلق.

تحية لشهداء الحزب والأمة العربية وفي طليعتهم القائد الشهيد صدام حسين

تحية لروح فقيدنا الكبير نائب الأمين العام للحزب الدكتور عبدالمجيد الرافعي

تحية للأمين العام للحزب القائد الأعلى لجبهة الجهاد والتحرير الرفيق عزة إبراهيم

عاشت الأمة العربية، وعاش نضالها الوحدوي التحرري.

القيادة القومية

لحزب البعث العربي الاشتراكي

أوائل تشرين الأول ٢٠١٧

طليعة لبنان وأهالي بلدة الشرقية شيعوا الرفيق المناضل المرحوم سعيد شعيب

شيع حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وأهالي بلدة الشرقية الرفيق المناضل سعيد شعيب " ابو حسام " إلى مثواه الأخير وانطلق موكب التشييع من منزل العائلة مخترقا شوارع البلدة حيث حمل النعش على اكف رفاق الفقيد وأهالي بلدته وشارك في التشييع وفد من القيادة القطرية ورفاق الشهيد من كافة المناطق اللبنانية وممثلون عن الأحزاب وحشد من أهالي البلدة وقرى الجوار.

وتقدم موكب التشييع أكاليل باسم القيادة القطرية للحزب وفرع الشهيد موسى شعيب وفرع الشهيد عدنان سنو ورابطة المتقاعدين المدنيين في النبطية .

وكان حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي قد نعى الرفيق سعيد شعيب وعاهده على المضي قدماً في النضال لتحقيق المبادئ، منوها بالفقيد الذي هو من الرعيل الأول في لبنان.

عبد المجيد الرافعي: التغيير في الزمن الصعب!

بقلم: أسعد الخوري كاتب سياسي

في زمن عبد الناصر وميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني وسواهم من عمالقة السياسة والوطنية وأعمدة الدعوة إلى القومية العربية، أطل الفتى الطرابلسي عبد المجيد الرافعي مستقيمًا كرمح عربي، طارحاً أسئلة كبيرة تحتاج إلى أجوبة مقنعة وحاسمة وقاطعة.

كانت الساحة اللبنانية، كما الساحات العربية، على مرجل القضايا القومية الكبرى من فلسطين إلى الجزائر إلى ثورة مصر وضباطها الأحرار، كانت طرابلس في موقع التأثير والتقرير وليست في موقع "ردّة الفعل" فقط. كانت المدينة تحتاج إلى قيادات على مستوى فكرها القومي الثائر، ونضالها السياسي الملتهب بالجرأة والحيوية. جاء عبد المجيد الرافعي حاملاً مبضع الطبيب الإنساني بيد، ومبضع السياسة التقدمية والإصلاحية باليد الأخرى. وقد تجاوبت طرابلس تلقائياً وعفويًا مع "ابنها البار" إلى جانبه.

كان النضال على مستوى القضايا الكبرى، نضال اجتماعي وسياسي وقومي لا يهادن ولا يساوم. هو من طينة وروح طرابلس وأحيائها التي تضج بالرفض والثورة على التخلف والفقر والبطالة والتهميش.

ذلك، أنه في اللحظة التي سأل فيها الفتى الصغير عبد المجيد، والده الشيخ محمد الطيب الرافعي عن "ظاهرة" انتشار صور ابن طرابلس المناضل فوزي القاوقجي التي تغطي حيطان المدينة وواجهات محلاتها وزواريبها وأزقتها، أدرك هذا الفتى أن هناك قضية قومية عربية اسمها "فلسطين"، وانه يقع تحريرها على عاتق جيل عربي كامل.

هكذا بدأت "مسيرة" عبد المجيد الرافعي مسيرة العرق والجهد والبذل والتضحية. هو "اعتنق" طرابلس واهل مدينته الحبيبة التي سحره عبق نضالها ومواقفها وإصرارها الدائم على مناصرة صورة القضايا القومية الكبرى من فلسطين إلى الجزائر وصولاً إلى العمل الدؤوب من أجل وحدة لبنان ووحدة أبنائه.

"حكيم طرابلس" سخر كل طاقاته الطبية لخدمة المرضى، خاصة الفقراء منهم، فاستوطن وجدان أهل الفيحاء بأعماله الاجتماعية ومسيرته الإنسانية. هو الطبيب الذي لم يترك مريضاً لم يداوه في الأحياء الشعبية سواء في التبانة، أو جبل محسن والرفاعية والزاهرية... حمل هموم الفقراء والمساكين ودافع عن قضاياهم. كان همّه الفيحاء، وأهلها الطيبين، يعمل ويسعى لتكون طرابلس في المكان الذي يليق بها وبدورها العريق في لبنان ودنيا العرب.

في عزّ نضاله السياسي عام ١٩٦٠ أسقطته السلطة بعدما تم إعلان فوزه بالمقعد النيابي عن طرابلس. كانت جماهير المدينة تحتفل بنجاحه ونجاحها، وتملأ الشوارع والأزقة بهدير شعاراتها الوطنية. عندما فوجئت بان السلطة لم تتحمل فوز "طبيب الشعب وحكيمه.

وكان على الرافعي أن "يعض على الجرح" وينزل إلى الشارع الملتهب، لتهدئته، "والقبول" بتزوير مفضوح فرضته سلطة لبنانية تناهض إرادة ا الناس وحقهم في الاختيار والتغيير.

في السبعينيات، امتلأت شوارع طرابلس بشعارات مثل: "طرابلس ليست مزرعة" و"لن ننتخب خشبة". وقد جسد الطرابلسيون شعاراتهم في صناديق الاقتراع عام ١٩٧٢ حيث أعطوا مرشحهم عبد المجيد الرافعي ١٧٥١٧ صوتًا، عندما خرق لائحة الرئيس رشيد كرامي وتقدم عليه بأكثر من ٥٠٠ صوت.

حكايات عبدَ المجيد الرافعي مع الفيحاء تكاد لا تُحصى ولا تُعد.

حكايات جميلة ورائعة ومعبرة واستثنائية "بحلوها ومرّها".

إحداها قصة التظاهرة الطلابية في طرابلس ضد الفرنسيين.

يفتخر الرافعي بمشاركته في تظاهرة نظمها مع رفاقه طلاب بعض المدارس في طرابلس حيث هتفوا ضد الاستعمار الفرنسي. مرت التظاهرة الطالبية في منطقة التبانة حيث شاهدوا شاحنات يملأها جنود فرنسيون وسنغاليون. هتف الشباب: "تسقط فرنسا"، "يسقط الانتداب" يسقط الاستعمار".

تابعت التظاهرة باتجاه الميناء حيث كانت هناك ثلاث دبابات يقودها جنود سنغاليون والى جانب كل سائق يجلس ضابط اشقر اللون (فرنسي).

الضابط الفرنسي يشير بيديه لتخفيف السرعة عند دخول الدبابات بين المتظاهرين. وحين صارت الدبابات وسط المتظاهرين على مقربة من الطالب عبد المجيد الرافعي وبعض رفاقه، أعطى الضابط الفرنسي إشارة بدهس المتظاهرين وبإطلاق النار عليهم.

يروي الرافعي: كنت أشبك ذراعي بذراع أبن صفي وصديقي أمين هاجر، الذي أصيب بجراح بليغة في ذراعه وساعده، وقد "عطر" دمه كتبي وثيابي، واستطعنا إيصاله إلى المستشفى. وكنت قد شاهدت طالباً تحت الدبابة الأولى، وفتى مرت فوقه الدبابة الثانية فمزقت ثيابه، لكنه لحسن الحظ، خرج سليماً. وبعد أيام ابيض شعر هذا الفتى واسمه أحمد ظافر الخطيب.

قصائد كثيرة يمكن أن تتلوها طرابلس لابنها الطيب عبد المجيد، بما في ذلك قصائد نادرة ومعبّرة كتبها "طبيب الفقراء" بحسه الإنساني المرهف، وبعضها موجه إلى رفيقة عمره ومسيرته الطويلة السيدة ليلى بقسماطي الرافعي.

كانت الفيحاء تنام دائماً ملء عينيه. دائماً في ضميره وقلبه ووجدانه. خارج لبنان يسال عن أحيائها وحاراتها وأهلها الطيبين بكثير من الودّ والمحبة والإيمان... والابتسامة التي تطبع دائماً وجه هذا القائد اللبناني والقومي بامتياز.

مصادر تمويل سلسلة الرتب والرواتب والإصلاحات الهيكلية

د. أيمن عمر

أصدر المجلس الدستوري بإجماع أعضائه العشرة القرار رقم ٥/٢٠١٧، الذي أبطل بموجبه القانون ٤٥/٢٠١٧، الذي عدّل واستحدث ضرائب جديدة، إذ رأى المجلس الدستوري في ملخّص قراره أن القانون ٤٥/٢٠١٧ " يخالف المبادئ الواردة في الحيثيات، وأن عدم إقرار موازنة عامّة سنويّة للدولة وعدم قطع حساب لكلّ سنة يشكّلان انتهاكاً فاضحاً للدستور". هذا الإبطال لقانون تمويل السلسلة أحدث هزّة اجتماعية كبيرة دفعت جميع النقابات والهيئات إلى إعلان الإضرابات والاعتصامات استدعت اجتماعات متتالية لمجلس الوزراء لبحث في سبل تمويل السلسلة. والحقيقة أن معالجة هذه المعضلة يتطلب حلاً على المستويين القصير والطويل الأجل.

أولاً) الإجراءات على المدى القصير :

١-حساب الخزانة الرقم ٣٦ في مصرف لبنان: إن المادة ٢٧ من قانون المحاسبة العمومية (فتح الاعتمادات الإضافية وتغطيتها) تنص على ما يلي:" تغطى هذه الاعتمادات الإضافية بطريقة النقل من بنود أخرى أو من باب احتياطي الموازنة، أو أخذها من مال الاحتياط أو بمواد جديدة". ويكون ذلك عبر استعمال جزء من أموال الدولة المحوّلة إلى الحساب الرقم ٣٦ في مصرف لبنان الذي يسجل رصيد دائن أو إيجابي بقيمة ٨٨٠٠ مليار ليرة وهي الحلول المُؤقّتة لأنها لا تستطيع تمويل السلسلة لأكثر من شهرين، أو من خلال الاستدانة من أموال مصرف لبنان، أو من المصارف الخاصة عبر إطلاق سندات خزينة .

٢-الضريبة على أرباح المصارف نتيجة الهندسة المالية: فقد بلغت هذه الإيرادات التي قبضتها فعلياً الدولة من أرباح المصارف الاستثنائية على عمليات الهندسة المالية ٧٥٠ مليون دولار أي ما يناهز ١١٢٥ مليار ليرة لبنانية ضمّنها وزير المالية في مشروع موازنة العام ٢٠١٧ في بند الواردات المتوقعة .

٣-وفر كنعان: الوفر الذي تحدث عنه رئيس اللجنة النيابية المالية إبراهيم كنعان والمقدر بـ ١٠٠٠ مليار ليرة منها ١٥٠ مليار ليرة من وزارة الاتصالات و٤٥٠ مليار ليرة من الجمعيات الوهمية و٤٠٠ مليار ليرة من الاحتياطي في الموازنة .

ثانياً) الإجراءات على المدى الطويل :

١-ترشيد الأنفاق العام: يلاحظ الازدياد المطرد في الإنفاق الحكومي، حيث ارتفعت النفقات العامة السنوية من ٢٠٩٦ مليار

ل.ل. عام ١٩٩٣ إلى ١٩٥١٧ مليار ل.ل. عام ٢٠١٦ أي حوالى تسعة أضعاف ونصف، وبنسب سنوية غير متوازنة تتراوح بين ٢٪ و١٢٦٪ في حين شهدت بعض السنوات نسباً سالبة. ووفقاً لحسابات الدولة المالية غير المصدقة لغاية تاريخه، فإن الإنفاق الحكومي الفعلي منذ عام ١٩٩٣ ولغاية عام ٢٠١١ بلغ /١٦٨٥٨٩/ مليار ل.ل. منها / ١٥٥٤١١/ مليار ل.ل. إنفاق استهلاكي (الإنفاق الجاري) ونسبته ٩٢,١٪، أما الإنفاق على البنى التحتية فبلغ / ١٣١٧٨/ مليار ل.ل. ونسبته ٨,٧٪ في حين كانت نسبة الإنفاق الاستثماري الملحوظ في مشاريع الموازنات (بما فيها موازنة عام ٢٠١٧) تصل إلى ١٢٪ ولكنها تتدنى إلى ٨٪ فعلياً. فضلا عن خدمة الدين العام والرواتب والأجور وملحقاتها التي تشكل تباعا بحوالي ٣٠٪ و٣٢٪ من مجموع الانفاق، في حين لا تمثل النفقات الاستثمارية الا حوالى ٤٪ منه. لذلك يتعين إدخال إصلاحات هيكلية على بنية النفقات لناحية حصة الأنفاق على البنى التحتية والبرامج الاجتماعية من الانفاق العام. وقد تضمّن مشروع قانون موازنة لعام ٢٠١٧ الكثير من أبواب الإنفاق التي يشكّل بعضها هدراً يمكن تجنّبه بسهولة. وفي ما يلي نورد بعض الأمثلة:

١١٥ مليار ليرة للمدارس الخاصّة المجانيّة، علماً أنّ هناك مدارس رسميّة تجاور بعض هذه المدارس،

٤,٣ مليار ليرة نصوب وشتول للوزارات والإدارات،

١١,١ مليار ليرة بدل أعياد وتمثيل.

٢,١ مليار ليرة مساعدة لدعم مشروع تنفيذ مقررات مجلس الوزراء.

١,٠٢٥ مليار ليرة مساهمة إلى هيئة رعاية شؤون الحج.

٩٠٥ مليون ليرة للهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة.

١٠٠ مليون ليرة للمجلس النسائي اللبناني.

١٨ مليار ليرة مساهمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢ مليار ليرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتوقّف عن العمل.

٣,٤ مليار ليرة مؤسسة إليسار المتوقفة عن العمل.

٧٠٠ مليون ليرة مساهمات إلى هيئات تُعنى بالقاصرات والقاصرين والمنحرفين.

١٥ مليار ليرة إيجار مبنى الإسكوا الذي تستفيد منه شركة سوليدير.

٥٠٠ مليون ليرة لجمعيّة "يدنا".

١٣ مليار ليرة لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك وهي شبه متوقفة عن العمل.

٧,٠٧ مليار ليرة للبريد، علماً أنّه تمّ تخصيصه.

١,٢ مليار ليرة مساهمة من وزارة البيئة إلى جمعيّات بيئيّة.

١٠ مليار ليرة لمشاريع الحماية من الانحراف وحماية الأحداث.

١٦٥,٧ مليار ليرة مساهمات وزارة الشؤون الاجتماعيّة للجمعيّات التي تعنى بشؤون اجتماعيّة وإنسانيّة وصحيّة .

٤-تحسين جباية الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي والفساد:

وفقاً لدراسة أعدّها " بنك عودة" يقدّر التهرب الضريبي حالياً في لبنان ب ٤,٢ مليار دولار . ومن الأمثلة على هذا التهرب غرامات التحقق والتحصيل المتوجبة على١٤ شركة من كبرى الشركات والمصارف تفوق ١٠٥ ملايين دولار أبرزهم:

-شركة "سوليدير" التي تطالب بإعفائها من تسديد ٣٩,٣ مليون دولار مستحقة للخزينة العامة.

-وكذلك "بنك البحر المتوسط و"بنك البحر المتوسط للاستثمار" المكلّفان بنحو (٢٤,٥ مليون دولار).

-وبنك عودة المكلّف (٤,٤ ملايين دولار)،

-وبنك) HSBC١٩٢٩الف دولار)،

-وكازينو لبنان (٧,٦ ملايين دولار).

-وشركة "بروكتر وكمبل" (٤,٨ ملايين دولار)...

فضلا عن شركات وأشخاص آخرين.

واستناداً إلى تقديرات الأمين العام لجمعيّة المصارف مكرم صادر، تبلغ قيمة التهرّب الضريبي لشركات القطاع الخاص في لبنان نحو ١,٥ مليار دولار سنويّاً، أي ما قيمته نحو ٢،٢٥٠ مليار ليرة. وهو رقم يكفي وحده لسداد ٢٩٪ من العجز في موازنة مثل موازنة العام ٢٠١٧، كما يبلغ نحو ١,٩ مرّات من قيمة السلسلة.

ووفق دراسة للبنك الدولي تبلغ كلفة الفساد في لبنان ١٠ مليارات دولار سنوياً: منها ٥ مليارات دولار على شكل خسائر مباشرة وداخلية في الإدارات العامة، و٥ مليارات دولار غير مباشرة مرتبطة بالاستثمارات وفرص العمل التي يؤدي الفساد إلى فقدانها في لبنان. وإن حجم التهرب الجمركي الضريبي يبلغ ١,٩٥ مليار دولار سنوياً من البضائع غير المصرح بها، بالإضافة إلى ١٩٥ مليون دولار تدفع على شكل رشاوى كبرى لتسهيل مرور البضائع من دون التصريح بها، وكذلك ١٩٥ مليون دولار ضريبة القيمة المضافة غير المدفوعة على السلع المهربة. وتبلغ قيمة الهدر في الجمارك ومرفأ بيروت ٤٠٠ مليون دولار .

٥-خصخصة قطاع الكهرباء:

كان يمكن لمؤسسة كهرباء لبنان، لولا الهدر والإهمال المزمنين، أن تدر من إنتاجها الربح لمصلحة الدولة، أو على الأقل أن تغطّي نفقاتها. لكنّ هذه المؤسسة وحدها امتصّت عبر السنوات ما مجموعه ٣٥ مليار دولار لتغطية عجزها، أي ما يوازي ٤٦٪ من الدين العام كما يقدّره مصرف لبنان. وفي الواقع تستحوذ التحويلات لمصلحة المؤسسة وحدها في مشروع موازنة العام ٢٠١٧ على ما قيمته ٢،١٠٠ مليار

ليرة، أي ما يوازي ٢٧٪ من العجز البالغ ٧،٨٤٣ مليار ليرة لبنانيّة. والأهم ، تساوي كلفة التحويلات للمؤسسة وحدها في مشروع الموازنة ١,٧٥ مرّات قيمة سلسلة الرتب والرواتب، المحددة بـ١،٢٠٠ مليار ليرة، والتي بُرّرت الزيادات الضريبيّة بتمويلها. لذلك، ربط تقرير لصندوق النقد الدولي بين الحد من عجز المؤسسة وتوفير اعتمادات السلسلة. لذلك فالإصلاح الجذري يأتي عبر خصخصة هذا القطاع وإعطاء الرخص لشركات مثل نور الفيحاء صاحبة الرأسمال الوطني .

٦-الأملاك البحرية:

وفق آخر تقرير رسمي أعدّته وزارة الأشغال العامة عام ٢٠١٢. حينها، جرى إحصاء أكثر من ١١٤١ تعدّياً على الأملاك العامّة البحرية، من بينها ٧٣ تعدّياً »مرخّصاً «فقط. ويُظهر التقرير أن المعتدين يحتلون اليوم نحو ٤ ملايين و٩٠٠ ألف متر مربع من الشاطئ، تقدّر قيمتها بمليارات الدولارات. إن إبطال المجلس الدستوري المادة ١١ من قانون المواد الضريبية رقم ٤٥ المتعلق بمعالجة مخالفات الأملاك العمومية يتيح للحكومة استبدال هذه المادة بأخرى جديدة تتعلق بتسوية مخالفات الأملاك العمومية البحرية التي توفر إيرادات مقدرة بـ٢٠٠٠ مليار ليرة لمرة واحدة، إضافة إلى بدل سنوي لهذه المخالفات للأملاك البحرية والمقدرة بـ٢٥٠ مليار ليرة .

٧-الإصلاح الضريبي:

إن العائدات الضريبية تشكل ١٧٪ من الناتج الإجمالي، ٧٠٪ منها ضرائب غير مباشرة، أي ضرائب على المستهلك، ما يعني أن النظام الضريبي يقوم على نقل العبء الضريبي من الرأسمالي والثري إلى المستهلك. فالضرائب على قطاع الزراعة، الذي يساهم بـ ٤٪ من الناتج المحلي، وعلى قطاع الصناعة، الذي يساهم بـ ٨٪ من الناتج المحلي، تبلغ ١٥٪. لكن بالمقابل لا ضرائب على بيع العقارات، التي توازي ٢١,٥٪ من الناتج المحلي، في حين أن الضرائب على فوائد المودعين في المصارف، التي توازي نسبة ١٣٪ من الناتج المحلي، والضرائب على الفوائد التي تتلقاها المصارف والتي توازي ٢٠٪ من الناتج المحلي، تبلغ فقط ٥٪، في حين تصل هذه الضريبة في أوروبا والولايات المتحدة إلى ٣٠ . ٪

إن الإصلاح الضريبي يتطلب :

-فرض الضرائب التصاعدية على المداخيل والأرباح .

-فرض ضريبة على المضاربات العقارية أو الربح العقاري لتأمين ١٥٠ مليار ليرة، مما يسمح بتأمين ما بين ٢٣٥٠ و٢٨٥٠ مليار ليرة .

-فرض ضريبة على الشقق الشاغرة .

-فرض ضريبة على طابق المرّ، وهو اقتراح قانونٍ تقدّم به النائب ميشال المرّ .

-فرض ضرائب على أرباح المصارف وعلى الودائع التي تتخطى المئة ألف دولار .

الرفيق واصف الحركة في اعتصام أمام مصرف لبنان
نعم للضرائب على المصارف... لا للضرائب على الفقراء

يوم السبت الواقع في ٧ تشرين الأول ٢٠١٧، دعت حركة (بدنا نحاسب) إلى اعتصام أمام مصرف لبنان احتجاجاً على زيادة الضرائب التي تمس بلقمة عيش المواطنين اللبنانيين. وفي الاعتصام ألقى المحامي واصف الحركة كلمة انتقد فيها أداء الحكومة الاقتصادي. وهذا نص الكلمة:

نبدأ كلمتنا بالإجابة على أسئلة طُرِحَت علينا، ولا شك أنها ستطرَح علينا من جديد: "لماذا نقف اليوم أمام المصرف المركزي؟" و"ما علاقة مصرف لبنان بالضرائب؟"، علمًا ان هذه التساؤلات قد تسُأل عن حسن نيةّ، وقد تسُأل في محاولةٍ لذرّ الرماد في العيون...

نقف أمام المصرف المركزي أولاً لأنه مصرف الدولة والوطن والمواطن، والذي يقع على عاتقه إدارة السياسة النقديةّ في الدولة بما يساهم في مساعدة الاقتصاد الوطني على النمو، خدمةً – وبشكل أساسي – للإنسان في هذا الوطن. بكلامٍ آخر، ودون الدخول في التعريفات الأكاديمية الاقتصاد يةّ، هو المسؤول عن حماية المال العام للدولة، لمصلحة المواطن بالدرجة الأولى، وبعد المواطن تأتي مصالح المصارف التجاريةّ والشركات الماليةّ وسواها.

هنا نسأل: ما هو الدور الذي لعبه المصرف المركزي لمصلحة المواطن فيما يتعلقّ بالضرائب، وهل كان فعلاً في صف المواطن والدولة، أم كان في صف المصارف التجاريةّ؟

الجواب بسيط: لقد لعب حاكم مصرف لبنان، مختزلاً مؤسسة المصرف المركزي برمتها، دور الحامي لمصالح المصارف والشركات الماليةّ على حساب المواطن، بحيث شجّع تلك المصارف وساعدها على تحقيق أرباح خياليةّ، متآمرًا معها على التهرّب من دفع الضرائب الحقيقيةّ والجديّةّ، وعاملاً على تحميل المواطن الفقير العبء الأكبر لتلك الضرائب!

ولكننا، والحق يقُال، لم نستغرب هذا الموقف، خصوصًا أن الفساد والمحسوبيةّ يحكمان إدارة المصرف المركزي، في تآمر واضح لحاكم مصرف لبنان - ومعه المصارف - مع أمراء سلطة الطوائف.

فالتعيينات والتوظيفات تحكمها المحسوبيةّ لا الكفاءة والجدارة، لذلك ترى أبناء المسؤولين وأتباع أمراء الطوائف يستحوذون على الوظائف، ولدينا قائمة بأسماء هؤلاء!

أما المراكز الإداريةّ الحساسة والمهمّة فيعينّ فيها أزلام قوى السلطة، بقواعد طائفيةّ ومذهبيةّ وزبائنيةّ، بينما الكفاءات لا تعُطى دورها...

من هنا بدأت أسئلتنا، ومن هنا جاءت وقفتنا ...

فكيف لنا كمواطنين أن نثق بإدارة المرفق الوطني الأهم والأكثر حيويةّ في تأمين الأمان النقدي والمالي والاقتصادي للوطن والمواطن، والفساد ينخره من رأسه حتى أخمص قدميه؟

كيف نثق أن هذا الحاكم سيكون مع حماية الائتمان للمواطن اللبناني، حين يتآمر مع أركان السلطة ومع المصارف لمنع الضرائب الحقيقيةّ والجديّةّ والصحيحة عنها، فيقذف بكرة النار على المواطنين، عبر فرض ضرائب ترهقهم وتجعل من أغلبيةّ الشعب تعاني الفقر...

إلى أركان السلطة، والحاكم بأمر السلطان، وكارتيل المصارف نتوجّه بالسؤال: ألم تسمعوا أن لبنان قد صُنِفّ بين أكثر البلدان فساداً في العالم، حيث حلّ في المرتبة ١٧٣ عالمياً من حيث الشفافيةّ والنظافة في التعامل؟

ألم تقرئوا التقارير التي كشفت أن ٣٣٪ من سكان لبنان يعانون الفقر والعوز، وأن ٣٣٪ من سكان لبنان الشمالي فقراء أو تحت خط الفقر؟ والأدهى أن تلك النسبة ليست الأعلى في لبنان، إذ تحلّ في المرتبة الثانية، في حين يحتل البقاع المرتبة الأولى في هذا المجال.

إلى متى سيستمر هذا التآمر على المواطن؟ وإلى متى سيبقى تحالف أركان السلطة مع المصارف وعلى رأسها الحاكم بأمر المال ينحو نهج الذئاب التي تنهش المواطن؟

أما آن أن يطبقّ لبنان العلوم الضريبيةّ الحديثة، فتكون الضريبة على الأغنياء أعلى وعلى الفقراء أدنى؟ أما آن أن نعاقب مرتكبي الفساد والسرقات؟

أما آن أن تقف حملة الكذب والنفاق والتشويش، فلا يتم ابتزاز الناس بحقهم في تصحيح أجورهم عبر سلسلة الرتب والرواتب ليقبلوا بالضرائب على الفقراء وبإعفاء الأغنياء وعلى رأسهم المصارف.

أما آن أن تسقط خطة مافيا السلطة والمال الهادفة للإيقاع بين المواطنين الذين يستحقوّن تصحيح أجورهم،

والمواطنين الخائفين من زيادة الضرائب التي لن ينتج عنها إلا المزيد من الفقر؟

من هنا، نؤكّد على المسائل التالية:

١. سلسلة الرتب والرواتب حق. وهذا الحق ليس للقطاع العام فحسب، بل للقطاع الخاص أيضًا.

نعم لوقف الهدر والفساد الذي جعل اللبناني مديوناً لعشرات السنوات.

لا للرضوخ لتهديدات المصارف، وهي المستفيد الأكبر مالياً على حساب المواطن. فهي تستفيد في فترات الرخاء بتحقيق أرباحها، وتستفيد في الأزمات بتحقيق أرباح أكبر! أوَليَست المصارف هي الدائن الأكبر للدولة اللبنانيّة، وبفوائد وأرباح تفوق المعقول؟

لا للضرائب على الفقراء.

لا لزيادة الضريبة على القيمة المضافة التي اكتوى المواطن بنارها حتى قبل نفاذها!

٦. نعم للضرائب على المصارف والمؤسسات والشركات الماليّة والعقاريّة.

٧. لا للسكوت عن تهديدات المصارف التي تهوّل – وكأنها تحكم بأمر الله – بأن المس بأرباحها وبنسب الفوائد على سندات الخزينة سيؤديّ إلى انهيار شامل.

لا لحرمان الدولة من ٧٥٣ مليون دولار سنوياً، كحد أدنى، جراء التهرّب الضريبي "المقوَنن" للمصارف.

فيما يتعلقّ بالضريبة على أرباح الودائع، لا لضرائب بنسبٍ تتراوح من ٥٪ إلى ١٪، ونعم لضرائب تبلغ ٢٧٪ كما هو الحال في عدد من الدول.

١٠. نعم لضريبة على الأرباح العادية للمصارف تبلغ ٣٣٪ كحد أدنى، ونظرًا لتفشّي ظاهرة الهندسات الماليّة، نعم لضريبة على الأرباح الاستثنائيّة للمصارف تبلغ ٤٣٪ كحد أدنى.

١١. لا لحسم قيمة ما تدفعه المصارف من ضريبة ٥٪ على التوظيفات الماليّة)سندات خزينة وشهادات إيداع(عند احتساب ضريبة الأرباح البالغة ٧٥٪، وهو ما يحرم الدولة من ٧٥٣ مليون دولار أميركي سنوياً، وذلك على مرأى من كل من يدعّي البحث عن إيرادات للخزينة، فيصبّ جهده على تأمين تلك الإيرادات من جيوب محدودي الدخل والفقراء، في حين لا يجرؤ على المساس بأموال المصارف.

١٢-نعم لرفع الضرائب على أرباح شركات الأموال إلى ٧١٪ كحدّ أدنى، مع جعل الضريبة تصاعديةّ وفق شطور تحُددً بحسب رأس مال الشركة.

١٣-لا لإعفاء المصارف من الضريبة على فوائد سندات الخزينة.

١٤-لا للرضوخ لمزاعم المصارف بوجود ازدواجيةّ ضريبيةّ. فالازدواجيةّ الضريبيةّ تكون بين الدول، وليس ضمن الدولة الواحدة. ألا يقوم المواطن بدفع الضريبة عن مدخوله، ومن ثم يدفع الضريبة على القيمة المضافة على المشتريات التي يدفع ثمنها من نفس المدخول؟ لماذا تستفيد المصارف حصرًا من هذه البدعة القانونيةّ؟!

١٥-لا للخضوع لمنطق الابتزاز، ولا لما قالته جمعيةّ المصارف عن كون أرباحها لا تُمس. فما لا يمس هو قوت المواطن الذي تمعنون في إفقاره، أما أرباحكم، فهي من عرقنا ومن دمنا، وهي تمس بالقانون والأخلاق.

أيها اللبنانيون،

المشكلة ليست في تمويل السلسلة، بل هي أشمل من ذلك...

نحن أمام اقتصاد مأزوم، بناه التحتيةّ تعاني من الانهيار، والمؤتمنون على إصلاحها وتطويرها هم أنفسهم سبب انهيارها.

فاقتصادنا ليس فقيرًا أو ضعيفاً، بل هو رهن بأمراء الطوائف وأصحاب المصارف وبفساد الفئتيَن واتفاقهما على تقاسم الجبنة. لذلك تراهم يرفضون فرض ضرائب على الأرباح الماليةّ الكبيرة.

مشكلتنا أن أركان السلطة يضحّون بأمن المواطن الاجتماعي والصحّي والغذائي والمائي والسكني لصالح حيتان المال والمنتفعّين وسُرّاق السلطة.

المشكلة أننا نريد دولة فيها مصارف تدفع ضرائب حقيقيةّ على أرباحها، وهم يريدون مصارف تحكم الدولة وتفُقِر المواطن

ان أرباب السلطة يكذبون، ونحن سنقول الأمور كما هي:

الدولة منهكة اقتصادياً لأن الفساد فيها منظّم ومتحالف فيما بينه ليحافظ على نفسه.

الدولة منهَكة لأن خدمة الدين العام تدُفَع من جيوب الفقراء للمصارف.

الدولة منهَكة لأن سارقي الأملاك العامّة يربحون، والدولة تقُننّ سرقاتهم.

الدولة منهَكة لأن أمراء الطوائف يتعاملون مع الدولة على أنها مزرعة.

هناك ضرورة مصيريةّ للخروج من هذا المسار الانحداري الذي تسلكه البلاد، وذلك بإعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمصارف. وأوّل الغيث في ذلك يكون بفرض ضرائب بنسب مرتفعة على المؤسسات والشركات المصرفيةّ والماليةّ، وبإعادة النظر في سياسة الاستدانة، وطريقة تحديد الفوائد على سندات الخزينة التي تمتص المال العام، أي مال دافعي الضرائب الذين يطُالبَون بدفع المزيد منها اليوم.

فبحساب بسيط، نرى أن تخفيض الفائدة على سندات الخزينة بنقطة واحدة فقط، من شأنه أن يوفرّ على الخزينة العامّة نحو ٧٧٣٣ مليار ليرة سنوياً، وهذا لوحده كفيل بتمويل السلسلة.

أخيرًا، واختصارًا لما سبق، نعم للضرائب على المصارف.

نعم للضرائب حيث يجب أن تكون.

لا للضرائب على الفقراء.

عكار تستضيف الرفيق واصف حركة في ندوة حوار سياسي حول "تشويه النسبية وأطر المواجهة" لماذا يمنعون إقرار لبنان دائرة انتخابية واحدة خارج القيد الطائفي!

نبيل الزعبي

دعا مسؤول مكتب الطلبة والشباب في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي والناشط البارز في حملة "بدنا نحاسب" الرفيق واصف حركة إلى تكثيف وتأطير مختلف الجهود الوطنية والشعبية الرامية إلى تحقيق مشروع لبنان دائرة انتخابية واحدة خارجاً عن القيد الطائفي،

مؤكداً أنه وبدون ذلك لا خلاص لنا كلبنانيين من المشاريع الانتخابية الطائفية التي تستفحل في القضاء التدريجي على الحياة السياسية اللبنانية والمبدأ الديمقراطي القائم على تداول السلطة، نتيجة التحالفات المشبوهة وغير المقدسة التي تمارسها القوى الطائفية والمذهبية التي تعيق أي تقدم للمشاريع التغييرية في لبنان وتمنع المؤمنين بها من الوصول إلى الندوة البرلمانية وتفرض على اللبنانيين استمرار الغرق في منظومة الفساد المستشري الذي يعانون منه منذ استقلال لبنان حتى يومنا هذا.

كلام الرفيق الحركة جاء خلال الندوة السياسية – الحوارية التي أقامتها له جمعية التنشئة الاجتماعية في عكار العتيقة عصر يوم الأحد ٨/١٠/٢٠١٧ الجاري تحت عنوان "تشويه النسبية وأطر المواجهة" وحضرتها فعاليات سياسية واجتماعية وثقافية وحزبية من

مختلف مناطق عكار وبلداتها، حيث غصت بهم قاعة الاجتماعات في مبنى الجمعية واستهلها الأستاذ كامل الشعار باسم الحضور مرحباً بالضيف المحاضر ومؤكداً على ما سوف يتناوله على صعيد الإضاءة على القانون الانتخابي الذي أقره المجلس النيابي مؤخراً وما اعتراه من مساوئ وثغرات جاءت كلها تحت مسمى "النسبية" ولم تكن في حقيقتها سوى نسخة مشوهة للنسبية، ولا تمت إلى المفهوم الديمقراطي الذي تقوم عليها سوى بالشكل المزيف لا بالمضمون.

ثم أُعطي الكلام للرفيق واصف الحركة الذي رغب في لقائه أن يتحول إلى حوار ونقاش متبادل يخرج من خلاله المجتمعون إلى تكوين رؤيتهم الموحدة التي تُغني كل توجه نضالي وسياسي في مواجهة السلطة وإفشال مشاريعها الفاسدة وعلى رأسها القانون الانتخابي الجديد.

مركزاً في مداخلته على النقاط الأساسية التالية:

١- أن أي قانون انتخابي يجب أن يكون نابعاً من المصلحة الوطنية العامة وترسيخ الأسس العامة للديمقراطية ومبدأ تداول السلطة، وليس لمصلحة أمراء الطوائف ومحادل ميليشيا المال والمذاهب ومن يدور في فلكهم.

٢- أن أي قانون انتخابي ناجح، يجب أن يكون مرفقاً

بقوانين إصلاحية سياسية وإدارية وهذا ما لم يلحظه القانون الحالي الذي تنطبق عليه صفة القانون الطائفي بامتياز.

٣- لقد فرَّغ القانون الحالي النسبية من مفهومها الأساسي وجاء على قياس الزعامات التي تقتسم "جبنة" الوطن فيما بينها، وجعلوا من الصوت التفضيلي المثال الصارخ على ذلك.

٤- وبينما المرأة اللبنانية هي حقيقة وواقعاً نصف المجتمع اللبناني، ولم تكن يوماً الضلع العاجز فيه، فإن القانون استبعد تمثيلها وتنكر السياسيون لكل الوعود التي أطلقوها بتحديد كوتا نسائية في التمثيل لا تقل عن الثلاثين بالمئة، وذهبت وعودهم في أدراج التغييب والإهمال لدورها وهي التي أعطي لها الحق بممارسة هذا الدور منذ العام ١٩٥٤

٥- أما الشباب اللبناني الذي قامت على أكتافه كل التضحيات والعطاءات، فقد انكروا عليه حقه في الانتخاب في سن الثامنة عشرة، وهو الذي يشكل اليوم وبمثل هذه السن، العصب الأساسي للجيش والقوى المسلحة التي تحمي البلاد من كل غاصب ومتطاول على سيادته.

٦- إن السقوف المالية المحددة للصرف في الحملات الانتخابية للمرشحين، تزيد من الدور المشبوه للمال السياسي وشراء الذمم بدل أن تحد من ذلك.

٧- إذا كان قانون الستين المشؤوم قد أودى بلبنان إلى أتون الحرب الأهلية عامي ١٩٧٥-١٩٧٦. وإذا كان ما أعقبه من قوانين أخرى مشابهة قد أوصلت البلاد إلى شفير الهاوية الاقتصادية والسياسية، فإن هذا القانون سوف يقضي على كل أمل بتغيير ديمقراطي حقيقي في المستقبل.

إلى ذلك، توالى على الكلام معقباً كل من الدكتور جوزيف عبد الله والدكتور أحمد الشاكوش والدكتور جوزيف خطار فتناولت مداخلاتهم جملة من المقترحات والتوصيات التي تمحورت حول النقاط التالية:

١- إنه، وأمام إصرار القوى الطائفية اللبنانية أن لا يكون للبنان دائرة انتخابية واحدة خارجاً عن القيد الطائفي، ينبغي على مختلف القوى الوطنية اللاطائفية التي تنتمي للوطن قبل أي انتماء آخر، أن تتشبث بهذا المطلب فلا تحيد عنه وتحشد أوسع أشكال المواجهة الاعتراضية من أجل فرض إرادة الغالبية العظمى من اللبنانيين لا مجموعة من الزعامات أمراء الطوائف وميليشيا المال والفساد.

٢- وهذا يتطلب بذل الجهود من أجل شرح أهمية الدائرة الانتخابية الواحدة إلى كل اللبنانيين وتوحيد جهودهم في خلق النظام الوطني الديمقراطي القوي والمنيع.

٣- ضرورة الاستفادة من كل الدراسات والتقارير الإحصائية التي تقع ضمن برامج عمل وتخطيط الهيئات اللبنانية العاملة من أجل ديمقراطية الانتخابات والعودة إلى المشروع الانتخابي الذي تقدمت به الحركة الوطنية اللبنانية إبان السبعينات من القرن الماضي بهذا الصدد.

٤- رصد الخطابات الطائفية المذهبية السياسية المشبوهة وفضح أصحابها أمام الرأي العام ومحاربة كل من يعمل على اعتلاء هذا الخطاب لمصالح ذاتية آنية على حساب مصالح الوطن والشعب معاً.

مكتب العلاقات الوطنية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي يلتقي رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني

في اطار زياراته للقوى والفعاليات والأحزاب الوطنية، وفي يوم الاثنين الواقع في ٩/ ١٠/ ٢٠١٧، قام وفد من مكتب العلاقات الوطنية في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، بزيارة إلى مقر المؤتمر الشعبي اللبناني، والتقى برئيس المؤتمر الأستاذ كمال شاتيلا، وعدد من أعضاء قيادة المؤتمر. وقد ضم وفد الحزب كلاً من الرفاق عمر شبلي، ومحمود ابراهيم، وصادق شعيب.

في اللقاء قد قدم الرفاق شكر وتقدير قيادة الحزب للأخوة في المؤتمر الشعبي لمواساتهم وقيامهم بواجب العزاء برحيل القائد الدكتور عبد المجيد الرافعي نائب الأمين العام للحزب.

ثم جرى استعراض شامل للأوضاع وطنياً وقومياً، حيث أكد الرفاق على ضرورة ان يلتحم الوطنيون والقوميون في اطار جبهوي واحد يعمل على مواجهة ما تتعرض له الأمة من أخطار. وقد بيَّن وفد الحزب مخاطر المشروع العدواني الإيراني الذي يتماهى مع المشروع الصهيوني في السعي إلى تفتيت الوطن العربي بأقطاره كافة إلى جزيئات متصارعة إثنياً وطائفياً ومذهبياً. كما تناول اللقاء مسألة الحراك الشعبي وضرورة العمل على تفعيله كحالة مطلبية وطنية عابرة للطوائف والمذاهب.

وقد كان هناك تطابقاً في اغلب المواقف من القضايا التي جرى التطرق اليها، وأكد المجتمعون على أن تتكرر اللقاءات الثنائية وتصبح دورية ومنتظمة سعياً الى خوض نضالات مشتركة بين التنظيمين خاصة والقوى الوطنية الأخرى بشكل عام.

لقاء بين حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وحركة الشعب

يوم الأربعاء في ١٨/ ١٠/ ٢٠١٧، ومن ضمن دورية اللقاءات والزيارات المتبادلة بين حركة الشعب وحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، قام وفد من قيادة الحركة، يترأسه النائب السابق نجاح واكيم، وضم كل من عضوي قيادة الحركة، الدكتور احمد قيس، وجورج عازار، بزيارة مقر الحزب، حيث كان في استقبالهم عدد من أعضاء مكتب العلاقات الوطنية على راسهم الرفيق عمر شبلي أمين سر المكتب وبحضور الرفاق: الهام مبارك، محمود ابراهيم، وصادق شعيب.

وقد اجرى الطرفان جولة نقاش طويل ومعمق، تناولت الواقع الذي تتخبط فيه البلاد بأزمة حادة، سياسية، واقتصادية، واجتماعية.

كما تطرق المجتمعون إلى أزمة العمل الوطني، حيث جرى تناول مسالة اللقاء الوطني التشاوري والمكون من احد عشر حزباً، وما آل إليه وضع هذا اللقاء من تراجع وغياب كامل عن ميدان العمل السياسي والشعبي.

كذلك فان حملة بدنا نحاسب، وما طرأ عليها من تناقضات في الرؤية والموقف تجاه العديد من القضايا، كانت احدى أولويات الحوار الجاد والمثمر، حيث حرص الطرفان على بذل المزيد من الجهد لتفعيلها والعمل من خلالها على تنشيط الحراك المطلبي الشعبي.

واتفق في هذا الشأن على تكثيف اللقاءات الثنائية، والسعي الدؤوب لتذليل كافة الصعاب التي قد تعترض عمل الحملة،

هذا وفي معرض مناقشة قضية الانتخابات فقد اعلن واكيم عن ترشيح حركة الشعب لرئيسها إبراهيم الحلبي، وعمر واكيم، عن دائرة بيروت.

لقاء سياسي بين الحزب الشيوعي اللبناني وحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

زار الرفيق حسن خليل مسؤول العلاقات الوطنية في الحزب الشيوعي اللبناني، يرافقه الرفيق هيثم عضو اللجنة المركزية في الحزب، مقر حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وكان في استقبالهم الرفاق أعضاء مكتب العلاقات الوطنية في الحزب الهام مبارك، محمود ابراهيم، وصادق شعيب.

وقد جرى بحث موضوع العلاقات الثنائية حيث ابدى الطرفان استعدادهما الكامل لتطويرها على قاعدة المشتركات بين الحزبين. كذلك ضرورة العمل من أجل صياغة بنية تحالفية تشكل رافعة للعمل الوطني، سعيا إلى بناء أسس لعمل جبهوي ولو كان بحدود دنيا، لمواجهة قوى الفساد والطائفية والمذهبية.

أما في الشأن الانتخابي فقد شدد الحزبان على دعم اي مرشح وطني، خارج الاستقطاب السلطوي وبهوية مدنية وطنية.

كذلك جرى بحث العلاقة مع لقاء الأحزاب العشرة، واتفق على استمرار العلاقة مع هذه الأحزاب. والحرص على الوضوح والشفافية، في الموقف السياسي والانتخابي، وعدم الارتهان لأي من قوى الأمر الواقع.

وتقرر عقد لقاء مشترك في الأسبوع القادم يصدر عنه بيان مشترك يحدد الموقف من الواقع السياسي القائم ويدعو إلى مواجهة السلطة الفاسدة وأداءها على الصعد كافة.

اللقاء التشاوري في مقر الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين

بدعوة من الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين في لبنان، عقد عند الخامسة من بعد ظهر الثلاثاء ١٧/١٠/٢٠١٧، لقاء تشاوريا في مركز الاتحاد في وطى المصيطبة، شارك فيه الرفاق محمود ابراهيم، واصف حركة، وحيدر إبراهيم.

جرى في اللقاء البحث في السبل الآيلة إلى مواجهة سلطة الفساد وقوانينها الجائرة، ان من حيث مواجهة القانون الضرائبي المجحف، أو قانون الإيجارات التهجيري ،وسواها من القوانين التي ترهق كاهل المواطن وتجعله يرزح تحت وطأتها.

وتخلل اللقاء عرض لوجهات نظر عدد من المشاركين، كان من بينها كلمات للرفيقين واصف حركة، ومحمود ابراهيم، أكدا فيها على موقف الحزب الحاسم من ضرورة مواجهة سلطة الفساد بأطرافها كافة، وضرورة العمل على التصدي الجاد لسياسة الإفقار والتجويع التي تعتمدها هذه السلطة، التي جعلت من الدولة، دولة فاشلة، ووضعتها على شفير الإفلاس.

وقد تقرر الاستمرار في عقد الاجتماعات وتحدد يوم الأربعاء القادم، موعدا لعقد الاجتماع التالي، والذي تقرر ان ينبثق عنه لجنة للمتابعة، تضع الأسس لإقامة حركة مطلبية شعبية، تكون رافعة لإعادة الزخم إلى الحراك المدني في سبيل تحقيق مطالب الطبقات الشعبية في العمل، والطبابة، والسكن، والتعليم،

كما تقرر ان يدعى إلى اعتصام شعبي حاشد، وذلك عند الخامسة من بعد ظهر الثلاثاء الموافق ٢٤/١٠/٢٠١٧ في ساحة رياض الصلح.

حمزة منصور، باسم حراك الأساتذة المتعاقدين: للاعتراف بحقوق الأساتذة المتعاقدين

بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠١٧، نفذ الأساتذة المتعاقدون والمستعان بهم وأساتذة المواد الإجرائية اعتصاما أمام وزارة التربية.

حمزة منصور

وجدد رئيس حراك الأساتذة المتعاقدين حمزة منصور باسم المعتصمين التذكير بالمطالب المزمنة وأولها التثبيت. وقال: "الدولة مقصرة في التربية كما في الكهرباء والخدمات الأخرى. يريدون رمينا في الخارج بعدما استفادوا منا."

وتوجه إلى النواب وخصوصا في لجنة التربية النيابية ان "كل نائب يغطي على قضية الأساتذة وحقوقهم لن ننتخبه وسنتعاون مع الأحزاب التي ستقف معنا لأننا موجودون في جميع الأحزاب والطوائف ولا لانتخابكم مجددا."

كاملة رعد

وأشارت كاملة رعد أن "المستعان بهم يعلمون طلابا لبنانيين وبعضهم لم يتقاضوا مستحقاتهم حتى الآن، ويجري احتسابها بنصف ما يدفع للذين يعلمون الطلاب النازحين وتحتسبهم الوزارة من ضمن الذين تتقاضى عليهم من الدول المانحة"، مطالبة ب "إمضاء العقود واحتساب سنين الخبرة وساعات المناوبة والمراقبة ودفع المستحقات."

وفي نهاية الاعتصام شُكل وفد من المعتصمين للقاء وزير التربية مروان حمادة .

حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
المكتب المهني

من شعارات الحملة المطلبية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

في إطار حملته الوطنية لمكافحة الفساد ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة ووقوفاً في خندق الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة وبعد أن بات الجوع يهدد غالبية اللبنانيين نظم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حملة مطلبية من خلال رفع الشعارات وتوزيع البيانات في مختلف المناطق اللبنانية بالإضافة إلى ما يقوم به من جهد دائم في إطار الهيئات النقابية وتحركها من أجل انتزاع حقوق المواطن والتصدي للأزمات التي باتت تهدد غالبية اللبنانيين بعض من الشعارات المرفوعة

لا لزيادة الأقساط المدرسية

لنقاوم الفساد وسرقة المال العام

لا لفرض ضرائب جديدة على الشعب

الوعد بتشغيل مطار القليعات
الرجال عند أقوالهم، وعكار تستحق!

نبيل الزعبي

على وقع الوعود المتكسرة التي أحدثها نكوص الحكومة اللبنانية عن عقد اجتماعها الدوري في طرابلس يوم الخميس ٢٨/٩/٢٠١٧ المنصرم، بعد أن انعشت أخبار الزيارة، المدينة إلى حين من الزمن، تداعت خلاله الهيئات الاقتصادية في طرابلس والشمال إلى طرح مبادرتها تحت مسمى "طرابلس عاصمة اقتصادية" بهدف وضع الحكومة برئيسها ووزرائها أمام مسؤولياتهم تجاه العاصمة الثانية التي تستحق مسماها عن حق وهي التي لطالما ألصقت فيها شتى المسميات "القندهارية" التي لا تصح حتى في "قندهار" بالذات،

على وقع حلم طرابلس المؤجل مع توخي حسن النية بانتظار الأيام والأسابيع القادمة.

تلقفت محافظة عكار بالمزيد من الفرح التصريحات التي أدلى بها وزير الأشغال العامة والنقل مؤخراً واعداً "العكاريين" خاصة وأبناء الشمال عامة، بإمكانية العمل على إطلاق تشغيل مطار القليعات بعد اكتمال هيئة الطيران المدني اللبناني، ومتخطياً الوعد بما يشكل "الدغدغة" الروحية للقسم الأعظم من أبناء عكار حين أرفق وعده بأن موسم الحاج القادم لأبناء المنطقة سيكون من مطار القليعات بالذات.

أهمية هذا الوعد، أنه يأتي، وربما، للمرة الأولى على لسان وزير مسؤول ينتمي إلى تيار سياسي شمالي يدرك تماماً مدى التزامه بوعوده للناس وانعكاس ذلك على الناخبين في دوائر الشمال الثلاث، على أقل تقدير، ومطار القليعات يشكل الحاجة الاقتصادية البحتة للشمال بقدر ما هو الحاجة الإنمائية الإنقاذية الماسة لأبناء عكار، فيتحقق لهؤلاء ما يصبون إليه من توافر فرص العمل وما سوف يتحقق لهم من بحبوحة في العيش الكريم لم تكن لتتوفر لهم طوال العقود الماضية، فيما أبناء الشمال سيتنفسون الصعداء وهم يتخطون مشاق التنقل إلى مطار بيروت في الذهاب والإياب، وما سوف يوفر على العجلة الاقتصادية من أموال وجهود مهدورة لن تقتصر على الشمال، وإنما ستتمدد إلى بلاد جبيل وكسروان جنوباً، ومحافظتي البقاع وبعلبك الهرمل شمالاً، وكل هذا لن يكون بالأمر القليل على نصف محافظات لبنان، وإنما سوف يخفف العبء أيضاً على المحافظات الأخرى في الجنوب والجبل وبيروت، فضلاً عما سوف يحققه مستقبلاً من خلال وضع المداميك الأساسية لمشاريع الإنماء المتوازن على السكة الصح، ويحقق اللامركزية الإدارية فيه، وفوق هذا وذاك، التخفيف من أحزمة البؤس الاجتماعي التي تلف العاصمتين الأوليين في لبنان (بيروت وطرابلس) في حال تأمين الاستقرار الاقتصادي لأبناء المحافظات الذين يقطنون تلك الأحزمة، في مناطقهم التي نزحوا منها لأسباب سبل العيش، وهذا ما كان يعد حلماً اقتصادياً – اجتماعياً لم تخل منه مختلف الدراسات والتقارير الإنمائية التي تناولت الفقر في لبنان وسبل معالجته.

ناهيك عن أن وجود مطار حديث في عكار والشمال اللبناني عامة، سيدفع بالسياحة إلى أحسن مستوياتها وستشجع على الاصطياف والاشتاء في ربوع الجرود والجبال والسهول التي ما زال القسم الأكبر فيها بكراً وعلى طبيعته ولا يحتاج إلا لمن يقدر أهميته المناخية والاستثمارية ويتمتع بما حباه الله من مقومات قلَّ أن تجد نظيراً لها في المحافظات الأخرى.

إزاء ما تقدم، وبالقدر الذي انعشت فيه وعود الوزير المذكور أبناء عكار والشمال قاطبة، بتشكيل مطار القليعات، بالقدر الذي سوف تنعكس بالسلب على الجهة السياسية التي ينتمي إليها الوزير في حال لم يكن هؤلاء بمستوى ما قدموه من وعود، وهم الذين يشعرون اليوم بمرارة "نكث" الوعود وقد أُبعدوا عن أرفع المواقع الرئاسية اللبنانية في العام الماضي، وبالتالي صار من واجبهم العودة إلى ناخبيهم لتعزيز ما يرونه من علاقات متبادلة للثقة، وليؤكدوا للقاصي والداني في هذا البلد أن عكار ليست، ولن تكون يوماً مزبلة، لا ينظر إليها في العاصمة سوى من خلال مكب سرار وغيره من المكبات.

عكار هي أرض الخصب والعطاء والهواء والماء والسهل والجرد والوسط والحقول الخصبة التي تبحث عمّن يبذر "البذار" الذي يحمل الخير والسلام للبنان، كل لبنان.

عكار هي مقلع الرجال وخزين الوطن العسكري حامي الحمى وسياج الحدود وليست كما يرونها خزاناً بشرياً ناخباً، فلا ينظرون إلى أبنائها إلا من خلال ورقة الاقتراع التي ينزلونها في صندوقه الانتخاب فتزيد من استعباد العكاريين، واستبعادهم عن مواقع القرار والمسؤولية معاً.

من أجل كل ذلك تستحق مناشدة الجهات التي وعدت، بدعوتها إلى تحقيق هذا الوعد وتذليل كل ما سوف يعترضه من معوقات وعراقيل،

فالرجال عند وعودهم كما تقول الشهامة، وعكار تنتظر منهم أن يفوا بالوعد، لأن عكار تستحق ذلك وأكثر!

في ذكرى وعد بلفور المشؤوم:
طليعة لبنان: ليتجدد النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي لتحرير الأرض والإنسان

لمناسبة حلول الذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم أصدرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي البيان الآتي:

تحل الذكرى المئوية لوعد بلفور، والأمة العربية ما تزال تعيش تحت وطأة الآثار والنتائج التي أفرزها ذاك الحدث الذي جاء في سياق تلاقي المصالح بين الحركة الصهيونية والمواقع المقررة في النظام الاستعماري حيث كانت بريطانيا تتبوأ الموقع الأكثر تأثيراً فيه.

إن وعد بلفور الذي أسس لبداية عهد جديد من هيمنة التحالف الصهيو-استعماري على الوطن العربي والذي جاء بعد عشرين سنة على مؤتمر الحركة الصهيونية في بازل ١٨٩٧ وعشر سنوات على مقررات مؤتمر كامبل باترمان ١٩٠٧ في لندن يطوي عقده العاشر استناداً إلى نفس الأسس التي أطلق لأجلها، وهي استهداف الأمة العربية كمكون قومي انطلاقاً من استهداف فلسطين بالنظر إلى أهمية موقعها الجيوساسي في الوطن العربي.

إن تلك المقررات التي رعت بريطانياً وضع مرتكزاتها ووفرت لها كل الإمكانات للتنفيذ العملاني، تدار اليوم من قبل الولايات المتحدة الأميركية بعدما أصبحت الموقع الأكثر تأثيراً في السياسية الدولية واحتضانها للمشروع الصهيوني باعتباره أولوية في تنفيذ استراتيجيتها الكونية للسيطرة على مقدرات العالم وخاصة الوطن العربي.

إن الأمة العربية التي واجهت على مدى عقود، التحدي الناتج عن اغتصاب فلسطين، تواجه اليوم تحديات أخرى مهددة للأمن القومي العربي وحيث باتت تكمل بنتائجها ما عجز المشروع الصهيوني عن تحقيقه من اختراق للعمق القومي والنسيج الاجتماعي. وهذا ما يفرض على الأمة مهام إضافية، لحماية أمنها وكل منظومتها القيمية ومصالح أبنائها وحقهم في العيش الحر الكريم.

من هنا، فإن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وفي مناسبة حلول الذكرى المئوية لذاك الوعد المشؤوم تؤكد على ما يلي:

أولاً: أن الخطر الصهيوني لم يعد الخطر الوحيد الذي يهدد الأمن القومي العربي، بل ثمة إخطار أخرى باتت ترتقي في خطورتها حد الخطر الصهيوني وأبرزها خطر المشروع الفارسي وبالتالي فإن إسقاط النتائج التي ترتبت على وعد بلفور تتطلب أيضاً إسقاط النتائج التي تترتب على المشاريع الرديفة.

ثانياً: إن الأرض العربية هي على درجة واحدة من القدسية، ولذلك فإن كل احتلال لأرض عربية، هو تهديد للأمن القومي العربي، فكما فلسطين لم تكن مستهدفة لذاتها فإن احتلال العراق لم يكن استهدافاً لذاته وحسب، وإنما الأمة برمتها، وبالتالي فإن مواجهة الاحتلال الصهيوني لا يستقيم إلا إذا جاء في سياق إطلاق المشروع القومي الشامل لمواجهة كل أعداء الأمة على تعدد مشاربهم ومواقعهم.

ثالثاً: إن العودة إلى توصيات المؤتمر الصهيوني في بازل – سويسرا، ومقررات مؤتمر لندن ١٩٠٧، ووعد بلفور ومن بعدها سايكس بيكو إنما تؤكد بأن الأمة العربية هي المستهدفة وأن المدى الحيوي لتلك التوصيات والمقررات إنما كان المدى القومي العربي، وبالتالي فإن مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة وعلى رأسها الاحتلال الصهيوني لفلسطين هي مواجهة قومية بأبعادها وآلياتها وأدواتها، وكل دخول على القضية الفلسطينية من خارج الفضاء القومي العربي، هو للاستثمار السياسي واستغلال الموقع الذي تتبوؤه القضية الفلسطينية في الوجدان العربي.

في هذه المناسبة التي نستحضرها بألم على ما تمر به الأمة العربية من تشرذم سياسي، وتراجع في حضور الدور العربي في سياسة الإقليم وعلى المستوى الدولي، نؤكد بأن الأمة قادرة على تجاوز الصعوبات التي تمر بها، من خلال إعادة تصويب الموقف نحو تحديد مصادر الخطر على الأمن القومي العربي، وعبر إعادة الاعتبار للخطاب القومي العربي الوحدوي، وتوحيد جهود كل القوى العربية الحريصة على وحدة الأمة وتقدمها ووحدة نسيجها الاجتماعي على قاعدة المشروع الذي تنصهر فيه إمكانات الأمة وتوظيفها في السياق الذي يخدم معركة المصير الواحد.

وهذه الوحدة ما بقدر ما يجب أن تأخذ بعدها القومي الشامل، فإن نقطة البداية هي من فلسطين وحيث تنظر القيادة القطرية بإيجابية لخطوات التوحد السياسي لقوى الثورة الفلسطينية أملاً بإعادة انشداد الموقف الوطني الفلسطيني إلى منطلقاته الأساسية، منطلقات تحرير فلسطين وإعادة الحقوق المغتصبة لأهلها.

في هذه الذكرى ليتجدد النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال بكل شخوصاته، ولينطلق النضال العربي التحرري ضد كل أشكال الاحتلال والاستلاب التجزئة والتخلف، وأن الأمة التي استطاعت أن تصمد وتقاوم وترفض الاعتراف بشرعية الاغتصاب والتطبيع مع الاحتلال قادرة على الاستمرار في المواجهة حتى تحقيق انطلاق الأمة في الوحدة وفي التحرير و التقدم الاجتماعي.

تحية لفلسطين وثورتها وانتفاضة جماهيرها.

تحية لشهدائها وأسراها وكل مناضليها المقاومين

الحرية للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال

عاشت فلسطين حرة عربية

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

حرب تشرين ١٩٧٣
التناقض بين حقيقة الأمة وواقعها

كشفت حرب تشرين أول عام ١٩٧٣ التناقض الحاد بين واقع الأمة وحقيقتها، عندما أثبتت كفاءة الجندي العربي وقدرته في المواجهة المختلة مع العدو الصهيوني، وتقدمه في الميدان لصناعة النصر وتحرير الأرض مقابل تراجع الإرادة السياسية لنظم خاضت الحرب على أرضية تحريك القضية لا تحرير الأرض المغتصبة لتجهض ثمرة تضحيات الأيام الأولى بسقف سياسي توج بفك الارتباط وفك الاشتباك على جبهتي المواجهة آنذاك، كما أكدت أن الوحدة هي خيار العرب وطريق خلاصهم وتقدمهم نحو أهدافهم التاريخية الكبرى عندما أتت بغداد زاحفة باسم البعث لتحمي قلب العروبة النابض وتمنع كأس لا يقل مرارة عن ذلك الذي سبقه بسنوات في حرب حزيران عام ١٩٦٧.

كما شكلت هذه المواجهة، رغم ما أفرزته من إيجابيات، نقطة مفصلية بين مرحلتين عندما فتحت الأبواب أمام "مسيرة التسوية" التي عادت على الأمة بالويل والثبور وعظائم الأمور، عندما انخرط كثيرون في هذه المسيرة التي ثبت لاحقاً أنها تعني أحكام نهج السيطرة الأميركية الصهيونية على مقدرات الوطن العربي في كافة المجالات، وأن تداعياتها ارتدت على الداخل العربي حروباً وانقسامات ومجازر حملت في طياتها كل آفات التشرذم والتمزق وصولاً إلى انهيار النظام العربي، كما أعطت للقوى المعادية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية هامشاً واسعاً في هجومها على الحالات المتقدمة في الوطن العربي التي آلت على نفسها مهمة التصدي للهجوم الأميركي الصهيوني الذي بلغ ذروه عدوانيته في غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣.

لقد شكل احتلال العراق نهاية موقع الاقتدار المتقدم في الأمة، وقضى على التوازن القائم في معادلة الصراع، وركيزة الأحداث اللاحقة التي أطلت برأسها عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ترك تداعياته الراهنة في كل أنحاء الوطن الكبير، ولا داعي للشرح في لحظة يكتوي الجميع بنارها.

وبغض النظر عن الآراء والتحليلات والمواقف فإن نقطة البدء تؤشر على من أوصلوا الوضع العربي إلى ما هو عليه، وحرب تشرين أول عام ١٩٧٣ كانت محطة فاصلة في مفترق طرق بين التقدم والتراجع، أمام خيار النهوض واختيار التراجع والتاريخ لن يرحم الذين لجأوا إلى الخيار الثاني، بغض النظر، ربما وهو الأرجح بكامل الإدراك والوعي، وهنا الطامة الكبرى.

* * * * *

القوات الإسرائيلية تهاجم القوات السورية في حرب ١٩٧٣م

الرفيق ركاد سالم أمين عام جبهة التحرير العربية في حفل افتتاح نصب الشهيد صدام حسين في قلقيلية

الشهيد صدام حسين قدّم الكثير من المساعدات للشعب الفلسطيني

بحضور الرفيق ركاد سالم "أبو محمود" أمين عام جبهة التحرير العربية ومحافظ قلقيلية اللواء رافع رواجبة " أبو باسل"، و هاني جعيدي ممثل عن بلدية قلقيلية، وحشد جماهيري، افتتح ركاد سالم ومحافظ قلقيلية نصب الشهيد الرمز صدام حسين وقد القيت كلمات من محافظ قلقيلية وممثل بلدية قلقيلية وقد القى أبو محمود ركاد سالم الكلمة التالية:

الأخ اللواء أبو باسل محافظ مدينة قلقيلية

الأخوة ممثلي الفصائل والقوى الوطنية، أخواني الحضور

سمة هذا الصرح الوفاء للرئيس الشهيد الرمز صدام حسين رحمه الله وذلك لأمور ثلاث:

الأول الوفاء في القرار الذي اتخذه محافظ قلقيلية بتسمية هذا الشارع باسم الشهيد صدام حسين.

الأمر الثاني وفاء جماهير شعبنا في المساهمة في بناء هذا الصرح.

الأمر الثالث متابعة رفيقنا أبو عرب لمراحل التنفيذ حتى خرج هذا الصرح بهذه الصورة المشرفة

الحضور الكريم

كل يوم هناك شهيد في مواجهة العدو الإسرائيلي وكل يوم تهدم بيوت. ورغم الخزائن العربية الممتلئة بالمليارات لم نر حاكماً يتبرع بدولار واحد لأسر الشهداء أو يعمر بيتاً. وهذا يذكرنا بالشهيد الرمز الذي رغم الحصار الذي يمر به العراق في حينه إلا انه اجزل العطاء لأسر الشهداء وأعاد إعمار البيوت المهدمة، وعلى سبيل المثال في مخيم الصمود جنين قدمنا ثلاثة مليون ونصف مليون دولار لإعادة إعمار البيوت المهدمة ولأسر الشهداء والجرحى.

وفي العام ٢٠٠٢ زرت مستشفى رام الله لمتابعة قضايا الجرحى فاجتمع حولي عدد من الاطباء، وبعد ان تعرفت عليهم فوجئت ان هناك ١١ طبيباً من اصل ١٣، من الذين تجمعوا ليسألوني عن العراق هم من خريجي العراق، وهذا يعني ان هناك المئات من الأطباء من خريجي الجامعات العراقية والآلاف من حملة الشهادات العليا من خريجي العراق، وهذا يؤكد ان العراق بقيادة صدام حسين قد عزز صمود شعبنا

بالعلم والمعرفة وفي شتى الميادين.

في العام ١٩٨٢ أثناء خروجنا من بيروت وكما تعلمون قال برجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي جملته المشهورة good bye PLO وقال حاكم عربي انتهت م.ت.ف وعلينا قيادة الشعب الفلسطيني.

وتبع ذلك تقليص الأنظمة العربية لمساعداتها التي كانت تقدمها لـ م.ت.ف وهنا وقف الرئيس الشهيد صدام حسين وامد الرئيس الشهيد أبو عمار بكل ما يحتاجه، ووضع إمكانات العراق بتصرف الرئيس الشهيد أبو عمار حتى استطاعت المنظمة تجاوز الأزمة بعقدها مجلسها الوطني عام ١٩٨٤ الذي اكد على م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وهذا يؤشر ان مؤامرة تقسيم الوطن العربي إلى دويلات أثنية ومذهبية لم تكن لتمر لو لم تعمد إسرائيل إلى اغتيال الشهيد الرمز أبو عمار، وتغتال أميركا الشهيد الرمز صدام حسين رحمه الله.

فتحية للشهيد الرمز أبو عمار وتحية للشهيد القائد صدام حسين، المجد والخلود لشهداء شعبنا. والحرية للأسرى

وانها لثورة حتى التحرير

قلقيلية

المصالحة الفلسطينية
خطوات ثابتة نحو الوحدة الوطنية

أحمد علوش

ما من وطني شريف أو قومي غيور إلا وبارك جهود المصالحة الفلسطينية بعد سنوات عجاف من الانقسام المقيت الذي الحق ضرراً فادحاً بالقضية الفلسطينية على كل المستويات، وهددت تداعياته البقية الباقية من المشروع الوطني الفلسطيني، وفي حلقاته السياسية والنضالية والجغرافية التي وصلت إلى حد تهديد وحدة الشعب والأرض، ووحدة هويته وتمثيله عبر ممثله الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية.

ففي لحظة فقدان التوازن، وتقدم الحسابات الفئوية والذاتية الخاصة على الوطني العام أوشكت حتى الآمال والأحلام على الانهيار أمام نفق مظلم زاد قتامة مع غياب الاهتمام العربي بقضية فلسطين، كقضية قومية مركزية تختصر معاناة الأمة وترسم في الوقت نفسه مشروع الانبعاث من خلال علاقة الأهداف القومية الكبرى بتحريرها، ولولا إرادة الشعب العربي الفلسطيني الذي قاوم وما يزال بلحمه الحي مخططات الاحتلال واستمر يمارس كل أشكال النضال في لحظة صمود رائعة كانت تنذر كل الأطراف وتؤسس للحظة الحقيقة، لحظة المصالحة بديلاً للخلاف، والوحدة في مواجهة الانقسام.

قد تذهب التحليلات إلى عوامل مختلفة أدت إلى إنجاز المصالحة في هذا الوقت بالذات بعد فشل أكثر من عشر اتفاقات بين فتح وحماس، وقد يتناول كل تحليل جانباً من الجوانب التي حتمت وصول الطرفين إلى هذا الإنجاز أو يتناولها كلها من الدولي إلى الإقليمي أو العربي وصولاً إلى الفلسطيني العام، والذاتي الذي يتعلق بأوضاع كل طرف وحساباته إلا أن الأهم أن المصالحة سلكت طريقها وتسير باتجاه حتمية الوحدة الوطنية الفلسطينية.

المصالحة تسير بخطى ثابتة، ولو بدت بنظر البعض بطيئة، أو أنها محفوفة بالمخاطر وأمامها من الألغام الكثير بنظر البعض الآخر، إلا أن كل العقبات قد تزول وكل الملفات العالقة قابلة للحل خاصة تلك التي على الأرض لأن تركة الانقسام طويلة وثقيلة إلا أنها عابرة وزائلة إذا توفرت الإرادة والنية الحسنة وتقديم مصلحة القضية على كل ما عداها، فالوحدة الوطنية الفلسطينية ضرورة في مواجهة الانقسام، كما هي ضرورة في مواجهة عقلية التزد والاستئثار والمحاصصة، وهي بتقديرنا ستتوج بمشروع وطني فلسطيني جامع لكل القوى والفصائل ومكونات الشعب العربي الفلسطيني وعلى أرضية وحدة مؤسساته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد.

لا يسعنا إلا أن نبارك ونؤيد من موقع وحدة الخندق الذي يجمعنا، وكلنا ثقة أن الأمور تسير باتجاه خواتيمها الإيجابية ليصبح الانقسام شيئاً من الماضي يلعنه الجميع ويتبرؤون منه.

وعد بلفور
ترجمة لمشروع قديم جديد
ضد أمتنا المجيدة

أحمد علوش

قرن على وعد بلفور

وعندما نكتب عنه ليس من باب التذكير، ولا من ضرورات الحديث عن محطة لا يجب أن تغيب عن الأذهان، فتصريح بلفور الذي اصطلح على تسميته بوعد أعطته بريطانيا، زعيمة المعسكر الاستعماري آنذاك للصهيونية حول إقامة كيان اغتصابي لليهود على أرض فلسطين العربية، هو في حقيقته ترجمة لمشروع غربي استعماري كبير على حساب أمتنا المجيدة ووطننا العربي يهدف إلى إقامة كيان غريب في قلب هذا الوطن يفصل مشرقه عن مغربه، ويحول دون وحدته وتقدمه، تحت عناوين ومبررات متعددة، تارة موقع الوطن العربي الاستراتيجي بالنسبة لقارات العالم، لا سيما أوروبا وأفريقيا وآسيا، أو لثرواته وسوقه الواسع تارة أخرى، وفي ثالثة للموروث الحضاري والثقافي والإمكانات التي إذا تحولت إلى قدرات تجعل الأمة العربية في موقع متقدم ومميز على الصعيد العالمي.

لقد بدأ هذا المشروع يتبلور والحركة الصهيونية مجرد شراذم منتشرة لا جامع بينها، فنابليون بونابرت قال أثناء حصاره عكا على اليهود أن يسيروا خلفي لإعادة بناء هياكل القدس القديمة، ووزير الخارجية البريطاني بالمرستون ورئيس الوزراء لاحقاً افتتح أول قنصلية بريطانية في القدس في منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر مهمتها رعاية شؤون اليهود، وعلى نهجه سار كل الساسة البريطانيين فيما بعد، على ضوء ما أثاره تقدم جيوش محمد علي باشا نحو المشرق من مخاوف، وتسير عليها السياسة الأميركية منذ أن تولت أميركا قيادة المعسكر الاستعماري أثر أفول نجمي بريطانيا وفرنسا في المنطقة مع العدوان الثلاثي على مصر.

وبالخطوات التي سبقته أو تلك التي أعقبته من سايكس – بيكو إلى استعمار فلسطين من قبل بريطانيا، كانت الحركة الصهيونية تلقى كل الدعم والإسناد لمشروعها البغيض على أرض فلسطين، وصولاً إلى تجسيده واقعاً والاعتراف به في المحافل الدولية عام ١٩٤٨، ليكون أنموذجاً فريداً ومتفرداً من أشكال الاستعمار والعنصرية وأنواعه في العالم، وقاعدة متقدمة لقوى العدوان والشر في قلب الوطن العربي.

ولم يكن تعهد بلفور وبعده اتفاقية سايكس-بيكو نهاية المطاف في زرع هذا الكيان الدخيل في قلب الوطن العربي، بل حجر الأساس ومقدمة لخرائط أريد تنفيذها في هذه المنطقة من العالم على حساب وحدة شعبها وأرضها وموروثها الحضاري، واستهدافاً لمشروعها النهضوي المتوقع ودورها الرسالي المنتظر، فكرس الاستعمار حدود التجزئة وحماها وعززها، وبدأ سياسة طويلة الأمد في تجويف مكوناتها من الداخل، وتوظيف كل السلبيات في خدمة مشاريعه المستقبلية في زرع الفتن والحروب والاضطراب للانتقال من مرحلة التجزئة إلى التفتيت على أسس أثنية وعرقية وطائفية ومذهبية، وقد تتحول إلى جهوية وقبلية إذا ما قيض لمشروعه التدميري الراهن النجاح، وقوض أسس الكيانات القائمة.

إن ما يشهده الوطن العربي حالياً ليس إلا صفحة سوداء ومظلمة من صفحات الحرب على وجود هذه الأمة مستفيدة من بعض الثغرات والأمراض الكامنة والعوامل الطارئة استفادت منها قوى الشر والعدوان في حرب إبادة على البشر والشجر والحجر لتقويض مقومات الحياة على أرضنا، وهي مرشحة لصفحات أكثر ظلاماً وسوداوية إذا ما قد للمخطط الراهن النجاح.

في ذكرى وعد بلفور لا بد من الإشارة إلى أن شعبنا العربي بحسه العفوي وانتمائه الأصيل قاوم هو وكل القوى القومية الحرة والشريفة هذا المخطط الجهنمي من فلسطين إلى العراق، ومن أبعد نقطة في مغربنا العربي الكبير إلى أقصى نقطة في خليجنا الذي يقاوم الهجمة الصهيونية التي تلتف بغطاء المذهبية والشعوبية بدعاوى باطلة وشعارات مضللة.

في ذكرى وعد بلفور ورغم سوداوية الصورة لا بد من رؤية الجانب المشرق ممثلاً بمقاومة العراق وفلسطين، وبكل القوى الطليعية والحية في كل أقطارنا العربية، ومن الظلام لا بد أن ينبلج فجر الحرية والتحرر والتحرير.

* * * *

جبهة التحرير العربية
تهنئ جماهير شعبنا الفلسطيني
بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية
وتحقيق المصالحة الفلسطينية..

في الوقت الذي عاش شعبنا الفلسطيني مرارة الانقسام وتفاصيله عبر السنوات العشر العجاف،..

تابعت جبهة التحرير العربية بكل مسئولية وطنية عالية حراك الأخوة في حركة فتح وحماس في لقاءات وحوارات القاهرة التي تكللت بهذا الإعلان الوطني الشامل في التوصل إلى حلول جذرية لإنهاء حقبة سيئة من تاريخ نضال وكفاح شعبنا الفلسطيني وفصائله الوطنية، وإعلان تحقيق المصالحة والاتفاق والتوافق فيما بينهم،..

وأذ تتقدم جبهة التحرير العربية بأصدق آيات التهاني والتبريكات لشعبنا الفلسطيني الصابر الابي، والى سيادة الرئيس أبو مازن وحركة فتح، وللأخوة في حركة حماس، وجميع الفصائل الفلسطينية في هذا العرس الوطني الذي طالما انتظره كل حر و وطني في فلسطين العروبة...

ولا يسعنا في هذا المقام إلا ان نقول، بان ما كان لهذه المصالحة ان تبصر النور إلا بتدخل و وجود الشقيقة مصر العروبة، وهنا نتقدم بخالص الشكر والامتنان للأشقاء في جمهورية مصر العربية وعلى رأسهم فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، والأخوة في جهاز المخابرات العامة المصرية ممثل بمعالي السيد الوزير خالد فوزي ...

إن ما قامت به مصر من دور عربي أصيل تجاه قضية الأمة العربية في فلسطين، يحفظ مكاناتها ودورها التاريخي في فلسطين، وان شعبنا الفلسطيني يحفظ لمصر بكل اعتزاز وفخر حضورها المفعم بأصالة الانتماء العروبي الأصيل تجاه قضيتنا الفلسطينية العادلة حتى التحرير والعودة والاستقلال.....

وهنا تؤكد جبهة التحرير العربية بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية كصمام أمان استمرار كفاح شعبنا في تقرير مصيره المبنية على قاعدة الشراكة الوطنية والتعددية الحزبية بما يخدم وحدة شعبنا وقضيته الفلسطينية، تحت شعار فلسطين طريق الوحدة

جبهة التحرير العربية

والوحدة طريق فلسطين..

بالوحدة والشراكة الوطنية المخلصة سنحقق انتصاراتنا بالتحرير والاستقلال والعودة ونعلن دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف....

عاشت وحدتنا الفلسطينية

عاش نضال وكفاح شعبنا حتى التحرير

شكرا للأخوة في حركة فتح وحماس لتفهمهم مصالح شعبنا الفلسطيني كأولوية وطنية، وندعوهم مزيدا من العمل لتطبيق الاتفاق على الأرض ليصبح واقع ملموس...

شكرا للأشقاء في جمهورية مصر العربية قيادة وشعب أصيل...

الوحدة الوطنية- الوحدة الوطنية - الوحدة الوطنية- تجمعنا....

جبهة التحرير العربية- قطاع غزة

الخميس / ١٢-١٠-٢٠١٧

تعرف على فلسطين

(بيـــر زيـــت)

بِيرزَيت أو **بير زيت**، هي بلدة فلسطينية تقع على بعد خمسة وعشرين كيلو متراً إلى الشمال من مدينة القدس وهي من ضواحي رام الله وتتبع محافظة رام الله والبيرة .ترتفع ٧٨٠ متراً عن سطح البحر غير أن أحد جبالها المسمى "جبل الخربة" يرتفع ٨١٨ متر.

توجد في البلدة أعين وينابيع غزيرة منها:

* "نبع الحمام"
* "نبع عين فليفلة"
* "نبع عين القوس"

تبلغ المساحة الإجمالية لأراضي بيرزيت ١٦,٠٠٠ دونم وتعد من أكبر البلدات مساحةً في قضاء رام الله .تحيط ببيرزيت عدة قرى مثل :جفنا وعين سينيا من الشرق، وعطارة من الشمال، وبرهام وكوبر من الغرب، وأبو شخيدم والمزرعة القبلية من الجنوب الغربي، وأبو قش من الجنوب.

تشتهر البلدة بالزيتون وبجامعتها التي تحمل اسمها؛ جامعة بيرزيت .يقطنها حوالي ٥,٠٠٠ نسمة نصفهم تقريباً من طلبة الجامعة.

الوحدة العربية والأقليات القومية

(من حوار مع وفد الحزب الديمقراطي السوداني في ١٦/١٢/١٩٨٢)

ميشال عفلق

الشهيد الشريف الهندي من الشخصيات البارزة التي إذا رآها أحدنا لا يمكن أن ينساها. لقاؤنا كان لمرة واحدة ولكنه ترك أثراً عميقاً في نفسي، وأقدر أنه هو نفس الأثر الذي لدى كل من عرف شخصية المرحوم الشريف الهندي. مزايا بارزة ومن الصعب تعويضها، ولكن من المفيد دوما أن نتذكر هذه المزايا التي كان لها فضل كبير بإبراز قضية القطر السوداني، وفي وضع القضية السودانية بمكانها الطبيعي ضمن مسار القضية العربية ككل في علاقتها العضوية والحية والتاريخية بنهضة الأمة العربية الحديثة.

هذا ما يجدر بنا جميعاً، بالقادة والمناضلين في السودان، أن يحرصوا عليه. على المستوى الذي وضع الشهيد قضية السودان فيه، فلا يجوز مطلقاً أن ينخفض هذا المستوى أو ينحرف بشكل من الأشكال في ناحيتين جوهريتين، فهي قضية شعبية -قضية شعب وجماهير- وهي قضية أمة، أو قطر هو جزء من وطن كبير ومن أمة كبيرة لها قضية كبيرة.

الطريق ما زال طويلاً وصعبا ولكن نشعر كما يشعر المناضلون في كل مكان بالثقة بأنه بإذن الله سنصل إلى تحقيق الأهداف. عندنا يقين، شعور باليقين، لأن قضيتنا عادلة وتاريخنا مليء بالحوافز والملهمات وبالدوافع النبيلة، ومرأى التردي والتمزق والانكسار مؤلم، ولكن لا يضعضع الإيمان بل يعززه ويقويه، بل نشعر بأننا نقترب أكثر فأكثر من تحقيق أهدافنا، من ملامسة حقيقتنا، حقيقة الأمة، حقيقة الإنسان العربي المتحفز إلى التجدد والى الانبعاث بكامل إنسانيته، فالذي تحقق في القطر العراقي يمكن أن يؤخذ كنموذج للتطبيق الصادق المخلص والمبدع أيضاً للفكر القومي الجديد. ويمكن أن يكون دليلاً جديداً بعد مئات الأدلة على أن شعبنا العربي في كل أجزاء الوطن الكبير مهيأ للعطاء، مهيأ للتجاوب مع أعلى مستويات الثورة والنضال والخلق والبناء عندما يخاطَب بصدق، عندما تتوفر القيادة الشجاعة والواعية وتلامس أعماقه، تحس وجدانه، وعندها لا يكون لعطائه حدود ويعبر عن حبه للحياة بالاستشهاد والتضحية بدون حساب، كما يعبر عنها في مجالات أخرى، فالمعركة

هذه أيضاً ترجعنا إلى ذكرى الشهيد فقيدنا الغالي الشريف الهندي، بأنه كان من أوائل المتجاوبين معها والفاهمين لحقيقتها ولأغراضها ولمعانيها. وقد سمعت له حديثاً في التلفزيون ولم أتمالك من إظهار إعجابي بهذا الكلام الملهم، لهذه النظرة العميقة، لهذه السجية الصافية، ولم أكن بعد قد التقيت بالأخ الفقيد.

معركة العراق امتحان واختبار لمستوى من النفوس وعظمة النفس وعمق الوعي، وصفاء النظرة، لأنها ليست كالمعارك التقليدية والمألوفة، تبقى لأمد طويل صعبة الفهم إلا على الذين يعيشون في

داخلها، ويعيشونها ويتفاعلون معها. ولعلها الآن أصبحت مفهومة إلى حد جيد من الإخوة العرب في ديارهم البعيدة. مع ذلك هي فعلاً من النوع الذي يتحدى الأشياء التقليدية، يتحدى الفكر، وتتطلب استعدادا للنظرة الجديدة والعميقة، فهي دفاعية وأخذت شكل الهجوم، وهي قومية وأخذت شكل القطر أو قضية قطر، وفيها إشكالات استغلت من قبل الأعداء ومن المنافسين والذين لا يرتاحون لظهور حالة صحية، حالة قوة وعافية وتقدم حقيقي في أي جزء من أجزاء الوطن العربي، لتطفئ الشعلة التي ظهرت في العراق، وليجعلوا من هذه الحرب مأساة جديدة وكبيرة تضاف إلى مآسي الأمة العربية في هذا العصر، لأن المخطط كان يريد شراً بالعراق، كان يمكن أن يؤدي إلى انهيار عام والى يأس لو أن الأعداء يستطيعون أن يحققوا كل أغراضهم ولكن هذا ضد الطبيعة، ضد طبيعة الأشياء .والحمد لله أن عوامل الصدق والقوة الصادقة ظهرت، تجلت، أعلنت عن وجودها من خلال هذا الامتحان القاسي، من خلال نيران الحرب لمع الجوهر وتألق ولا نعتبر ذلك إلا بداية موفقة لتجربة تستلهم روح الأمة، وتستلهم حاجات الشعب العربي في هذا العصر وتعطشه إلى الحياة الجديدة، إلى البناء، إلى التقدم والمساهمة في الحضارة العالمية.

وقد وجدنا في شعبنا العربي في السودان تجاوبا لم نفاجأ به، ولكننا قدرناه عظيم التقدير، ونعرف بأن النظام أراد أن يحسن سمعته بتبني قضية عبر عنها الشعب قبل النظام، وكانت تعبيرا عفويا وطبيعيا عن عروبة السودان من جهة، وعن وعيه الجديد، عن المستوى الجديد من الوعي القومي والاجتماعي الذي بلغته الطلائع الوطنية الثورية في القطر السوداني.

حالة الأمة العربية فيها نواحي تدمي القلب، ويكفي ما شاهدناه في هذا الصيف الرهيب الذي مر من الهجمة الاستعمارية الصهيونية الجديدة، ولكن نحن مؤمنون بأن أمتنا هي الأصل، والأعداء هم دخلاء، لا يمكن ان يكون لهم جذور في أرضنا. أمتنا قادرة دوما أن تحول الهزائم والمآسي إلى دروس والى فوائد تضاف إلى تجربتها في سبيل تمتين أسس النهضة، وان الأعداء مهما حاولوا فوجودهم مؤقت وعملهم سيبقى على السطح. ونقول بأننا مع حرصنا على أن لا نضيع ولو جزءاً بسيطا من الوقت، لكن نقول قد يكون في هذه المآسي فائدة لأننا ما زلنا بحاجة إلى تعميق وعينا، إلى إنضاج تجربتنا، إلى إتقان وسائلنا، إلى شمولية أكثر في تخطيطنا للنضال وفي توحيد نضالنا، فإن هذه النكسات المؤقتة تكون مناسبة للمراجعة وللنقد الذاتي ولتجديد الفكر، وتجديد الحيوية، واستئناف السير بهمة أكبر وبنظرة أصلب.

إن المنطلق لحل مشكلة الأقليات هو منطلق واحد لا يتغير، هو إنسانية قوميتنا العربية، المنطلق بأن قوميتنا ليست هي القومية المتعصبة، ليست هي القومية الضيقة، ليست هي القومية المستعلية والهادفة إلى التوسع والى استعباد الآخرين. قوميتنا امتزجت بروح الاسلام، الإسلام هو من روح العروبة أيضا. فإذن نحن نؤمن بأننا أقدر من أية أمة على حل مشكلة الأقليات، منطلقين من هذه الروح، من تراثنا، من مراعاة واقعنا ومصلحتنا القومية، مصلحتنا هي في التآخي وليست في إبقاء عوامل وأسباب للتناحر الداخلي، أو لترك ثغرات يستغلها الأعداء في داخل بنياننا القومي.

الإشارة إلى الفروق تعني أن كل قطر لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار واقعه الحي ويحاول ان يجد الحل الملائم، ليس هناك شيء جاهز يطبق حرفياً في كل مكان.

الأكراد شعب شارك الأمة العربية من قرون عديدة، توحد معها في الإسلام وشارك في معاركها القومية المصيرية ورد الغزوات الصليبية، وغزوات التتار، فهذا التمازج، هذه المشاركة، هذا اللقاء هو الأساس. ماذا يطلب الأكراد؟ التحرر وتوحيد شعبهم وتحقيق مصلحتهم القومية؟ إذا كانوا ينشدون التحرر فالأمة العربية هي في معركة تحرر كبرى، هي أهم معارك هذا العصر فليس من المعقول أن تتناقض حركتهم للتحرر مع حركة الأمة العربية وإنما العكس هو الصحيح، الانسجام والتعاون والتحالف ضد العدو المشترك، ضد الاستعمار، ضد كل أعداء الشعوب وأعداء حرية الشعوب والمستغلين لتخلف الشعوب، شعوب العالم الثالث ولتجزئتها، هل وحد الأكراد شعبهم ولم يبق غير القسم الموجود في العراق؟ أم إنهم بعددهم موجودون خارج العراق وتحت ظروف قمعية وظروف لا تسمح لهم أو تعترف لهم بأية حرية أو بأية مقومات خاصة. فإذن الحزب خاطبهم باللغة الصريحة الواضحة بأنه لا يمكن إلا أن نكون نحن وإياكم في صف واحد ضد الاستعمار. لا يمكن إلا أن نكون نحن وإياكم في صف واحد ضد الأوضاع الرجعية الداخلية، ضد الحكم الاقطاعي، ضد أوضاع التخلف. أنتم أيضاً في حالة نضال للتحرر ونحن كذلك نبني تجربة ثورية ضد الأوضاع الجائرة والمتخلفة. فإن ما يطلبون من تحقيق لشخصيتهم في وضعهم في العراق، أعطي لهم، لغتهم، تقاليدهم، شؤونهم الادارية، ولكن هل يمكن لهذا الجزء الذي هو أصغر

الأجزاء -هم في إيران أكثر عددا بضعف أو أكثر وفي تركيا كذلك -هل لهذا الجزء الذي يضم مليونين أو ثلاثة ملايين، هل يكون في مأمن من مؤامرات الدول الكبرى والدول الأجنبية المعادية للأمة العربية عندما يستقل، بمعنى ينفصل عن العراق؟

نأخذ الواقع الذي كان قبل الاتفاق مع الأكراد. (لنجد أن) هذا الخطر قد أزيل وصارت هناك تجربة نموذجية للحل في العراق، وجاءت الظروف وساعدت على تعميقها أيضا، وما زال المجال أمامها المزيد من التعميق والتفاعل، فمثلما أن هذا الجزء من الشعب الكردي ما زال عليه أن ينتظر تحرر الأجزاء الأخرى وبعدها يفكر في الوحدة .كذلك فإن أمام العراق أيضاً مهمة أن يساهم في معركة التحرير العربية وان يتوحد مع الأقطار الأخرى، وأثناء هذه المسيرة نكون قد وضعنا بعض أفكارنا موضع التطبيق وعلى محك التجربة، بأن نظرتنا إلى الشعوب الأخرى وخاصة إلى الشعوب التي بيننا وبينها اشتراك في التأريخ، اشتراك في القيم الروحية، اشتراك في الثقافة، اشتراك في المصلحة، أن تكون علاقة قائمة على الاحترام لشخصيتهم وفيها أيضا انسجام مع أهداف تجمع الجميع، وتؤمن مصلحة الجميع، ونحن لو انطلقنا في خيالنا إلى المستقبل الذي تكون فيه الأمة العربية قد تحررت وتوحدت، هل يضيرنا أن يكون هناك شعب كردي مؤلف من عشرة ملايين أو أكثر، وأن يكون بمثابة الأخ والشقيق للأمة العربية، وان يكون هناك تعاون وأن يكون هناك تفاعل؟ نحن كعرب نساعد على تحريرهم، نساعد أخوتنا الأكراد على متابعة تحرير أجزاء وطنهم وشعبهم وتوحيده، ولكن ضمن أهداف مشتركة، ضمن أهداف ومصلحة مشتركة، ما دام هناك استعمار وهناك أطماع عند الأقوياء لاستغلال الأقل قوة منهم.

بالنسبة لجنوب السودان أنتم أعرف، أنا فقط بينت الأشياء الإيجابية التي تبرز العمق التاريخي والتواصل والاستمرار والحضور الراهن للعلاقة الأخوية ما بين العرب والأكراد، لكن ليس معنى ذلك أنه مع جنوب السودان ليس هناك مجال للالتقاء والتفاهم، فالاستعداد الدائم عندنا لاستيعاب الخصوصيات ولفهم وضع كل أقلية، واحترام شخصيتها، هو من قيمنا الأساسية، من القيم الداخلة في قوميتنا وفي تراثنا، وبما تقتضيه المصلحة المشتركة.

من المهم أن نعمل دوما في أفق تأريخي. وبقناعتي إن النظرة البعيدة التاريخية تعطينا وسائل أوفر، ومرونة أكثر، وصوابا في العمل، في الممارسة، لأن ننظر إلى المستقبل الذي تتحقق فيه الوحدة العربية. الوحدة العربية بتقديرنا ستغير وجه العالم. هي ليست فقط خيراً لأبنائها العرب، وإنما ستكون عنصرا جديدا وحاسما في تغيير أشياء كثيرة لمصلحة الحرية، لمصلحة العدالة، لمصلحة السلام بين الشعوب. فنحن الآن في حالة تمزق وتجزئة منكرة، ودول العالم الثالث تتطلع الينا، تنظر إلى العرب والى الأمة العربية التي لم تتحقق في كيان سياسي. مع ذلك هناك اعتراف ضمني بأنها هي الملاذ، هي الجديرة بأن تقود. فما بالنا عندما نزداد قرباً من تحقيق أهدافنا، تحقيق الوحدة والنهضة، لأن الوحدة لن تتحقق إلا بالنهضة في وجه الاستعباد وفي وجه الاستغلال .

فالأقليات إذن مع هذا التدرج في طريق الوحدة، ستتحرر من اللعب الاستعماري فيها ومن تحريضها، وتستقل في تفكيرها، وفي رؤية مصلحتها الحقيقية في أن تكون شريكة، وليس محكومة، وإنما شريكة لهذه الأمة التي أهلها التأريخ لأن تكون ذات وزن عالمي كبير .

بيـــان ١١ آذار ١٩٧٠
المتعلق بالحكم الذاتي في كردستان العراق

تأكيداً لروابط المواطنة والأخوة التاريخية بين أبناء العراق من العرب والأكراد والأقليات المتآخية وانسجاماً مع المبادئ الديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز/ يوليو ووفاء بعهدها وتطبيقاً لبيان الحادي عشر من آذار / مارس لسنة ١٩٧٠ ولما تضمنه ميثاق العمل الوطني، وتعزيزاً للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب ولما ناضلت من أجله ودعت إليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية.

قرر مجلس قيادة الثورة.. تطبيق الحكم الذاتي في كردستان. أن تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد وعلى أسس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة.. في إطار الوطن الواحد.. وفي ظل علاقات الإخاء والمساواة والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير في سائر الميادين ويدرأ عنها في مكائد الاستعمار والقوة الرجعية، كما أن ممارسة أبناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات المتآخية ووفقاً للقوانين التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز / يوليو وفي ظل مبادئها ومؤسسات الديمقراطية وفي إطار العمل المشترك للجبهة الوطنية والقومية الكفيل بإزالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكردي وبالأقليات المتآخية إبان العهود الدكتاتورية والرجعية وسياستها الشوفينية والاستبدادية وإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة كردستان ويفتح الآفاق الواسعة لكل أبناء الشعب للمضي قدماً وبثقة وطيدة وبروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات الديمقراطية والتقدمية وصولا إلى بناء الاشتراكية.

استناداً إلى الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة في تاريخ ١١/٣/١٩٧٤ إصدار القانون التالي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ :

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق

الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول: الأسس العامة

المادة الأولى:

أ- تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.

ب- تتحدد المنطقة حيث غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان ١١آذار مارس. وتعتبر قيود إحصاء عام ١٩٥٧ أساسا لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.

ج- تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيها وتدار وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.

د- المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق.

هـ – تكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي.

و- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

أ- تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة .

ب -تكون اللغتان العربية والكردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه ويتم ذلك وفقاً للفقرة(هـ) من هذه المادة .

ج- تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزامياً.

د- لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعليم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم .

هـ – يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة .

المادة الثالثة :

أ -حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها .

ب- يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم إلى سكان المنطقة ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها .

المادة الرابعة :

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية .

الفصل الثاني:
الأسس المالية

المادة الخامسة: المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة .

المادة السادسة: للمنطقة ميزانيات خاصة يجري أعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسس المعمول بها في القوانين المرعية .

المادة السابعة: تتكون ميزانية المنطقة من الميزانيات التالية :

١-الميزانية الاعتيادية للمنطقة .

٢-ميزانيات مجالس الوحدات الإدارية .

٣-ميزانيات المجالس البلدية .

٤-الخطة السنوية .

المادة الثامنة: تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية :

أ- الموارد الذاتية وتتكون من :

١-الإيرادات المقررة للبلديات، الإدارة المحلية في المنطقة بموجب القوانين المرعية .

٢-أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إداريا وماليا .

٣-الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة .

٤-ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة .

٥-ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقة .

٦-ضريبة العرصات ضمن المنطقة .

٧-ضريبة التركات .

٨-الرسوم المقررة بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري .

٩-رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها .

١٠-رسوم الطوابع المالية .

١١-رسوم تسجيل السيارات ونقل مليكتها .

ب -ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة أنحاء الجمهورية العراقية .

المادة التاسعة :

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتدقيق المركزي .

الباب الثاني
هيئات الحكم الذاتي
الفصل الأول: المجلس التشريعي

المادة العاشرة: المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوين وتنظيم العمل به في قانون .

المادة الحادية عشرة :

أ ـ ينتخب المجلس التشريعي رئيسا ونائبا وأمينا للسر من بين أعضاءه .

ب ـ تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين ألا إذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي .

المادة الثانية عشرة :

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية :

أ- وضع نظامه الداخلي .

ب -اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة .

ج- اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة .

د -اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة .

هـ – إقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية والشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدول ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى الجهات المركزية المختصة للبت فيها .

و – الموافقة على الميزانيات الاعتيادية للمنطقة بعد تصديقها في المجلس التنفيذي ورفعها إلى

الجهات المركزية للبت فيها .

ز -إدخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة بعد التصديق عليها ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة .

ح- مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم .

الفصل الثاني:
المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشر :

أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة .

ب- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه .

ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي .

د- يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (١) الفقرة (١) وتضاف أليه البنود (٢،٣،٤) على النحو التالي :

(٢)عند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي أو أحد أعضاءه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لإشغال المنصب الشاغر ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضاءه .

(٣)يعتبر مستقيلا من وظيفته، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي، إذا كان يشغل وظيفة عامة وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس .

(٤)تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض .

هـ – يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير

و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا .

ز -في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشرة يوما .

المادة الرابعة عشرة :

أ- ١-ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس .

٢-رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لإدارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والأوامر .

ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :

١- مكتب المجلس التنفيذي .

٢- مكتب المتابعة والتفتيش .

٣- مكتب الإحصاء والتخطيط .

٤- (١) إدارة الشؤون الداخلية - مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية .

(٢)إدارة التربية والتعليم .

(٣)إدارة الأشغال والإسكان .

(٤)إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي .

(٥)إدارة الثقافة والشباب .

(٦)إدارة البلديات والمصايف .

(٧)إدارة الشؤون الاجتماعية .

(٨)إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية .

ج. يتحدد اختصاص الإدارات التالية على نحو الآتي :

١- إدارة الشؤون الداخلية: مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية .

٢- إدارة الشؤون الاجتماعية: الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٣- إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية: الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية .

د١ - يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة .

٢- الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في أدارته وتصدر باسمه القرارات والأوامر .

هـ – يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة عشرة: يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية :

أ- ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة .

ب – الالتزام بأحكام القضاء .

ج- إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقا لأحكام القانون .

د- إصدار القرارات التشريعية المحلية .

هـ -إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها .

و- الأشراف على المرافق أو المؤسسات العامة

المحلية في المنطقة .

ز -تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية العراقية، على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون .

ح ـ تنفيذ الميزانية الاعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة .

ط ـ إعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة ورفعها إلى المجلس التشريعي .

الباب الثالث

العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشرة: ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها .

المادة السابعة عشرة: أ- ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية .

ب- لرئيس المجلس التنفيذي بعد التشاور مع وزير الداخلية أن يعهد إلى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة وله أن يخول ذلك إلى الأمين للإدارة الشؤون الداخلية .

ج- يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي .

د- ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة .

هـ -يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق اختصاصها والصلاحيات المعمول بها الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة .

المادة الثامنة عشرة :

أ- دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصها، ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها .

ب- للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

ج- (ألغيت) .

د- تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي إلى وزير العدل فور صدورها .

هـ يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء .

المادة التاسعة عشرة :

أ -تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب -لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بها .

ج- الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها .

د- تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تقديمه أليها. وتكون قراراتها قطعية .

هـ -تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءاً من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها .

و- تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة والى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية .

المادة العشرون :

أ -لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دعوته للانعقاد، وبسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون .

ب- في حالة حل المجلس التشريعي يستمر

المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوماً من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري له .

المادة الحادية والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس لسنة ١٩٧٤ الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

وبناء على قانون الحكم الذاتي فقد تم تعديل الدستور العراقي بموجب القرار أدناه :

قرار رقم ٢٤٧

تعديل الدستور المؤقت

استنادا إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٣/١٩٧٤ تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ ١٦/تموز/يوليو لسنة ١٩٧٠ على النحو التالي :

تضاف الفقرة التالية إلى المادة الثامنة :

ج -تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون، ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم الحادي من عشر من شهر آذار / مارس لسنة ١٩٧٤ الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

لو لم يكن حزب البعث لكان من الواجب أن يكون

حسن خليل غريب

هناك حقيقة على العرب أن يعوها، ليتداركوا المخاطر المحيطة بالأمة العربية، وهي أنها عرضة لمؤامرة مستمرة، منذ بدأت معالم تكوينها الأولى. وهي حقيقة لا تواجهها أمة أخرى على سطح الأرض منذ بداية التاريخ المعروف. وأما لماذا تنفرد الأمة العربية بهذه السمة، فلأن وقائع التاريخ منذ آلاف السنين، تؤكد وجودها. ولذلك وباستعراض مكثَّف لتلك الوقائع يقدِّم البرهان والدليل.

كان العالم المعروف قبل آلاف السنين، يتشكل من ثلاث قارات رئيسة معروفة، وهي: آسيا وأوروبا وأفريقيا. وكانت شعوب قارتي آسيا وأوروبا، بشكل خاص، عندما يمتلك شعب منها عوامل القوة العسكرية، يستخدم الفائض منها للتوسع على حساب الشعوب الأخرى، وهذا ما عُرف بالنظام الدولي السائد في عصر الإمبراطوريات. وعرف التاريخ الكثير من الشعوب التي ضمت إلى أراضيها الخاصة أراض تابعة لشعوب أخرى بالقوة العسكرية. وكانت الشعوب القوية تتبادل عمليات الغزو لتأسيس إمبراطوريات كبرى غالباً ما كانت حدودها تمتد من الصين إلى غرب أوروبا. وبين تلك الإمبراطوريات كانت الأرض العربية تشكل جزءاً منها بحكم موقعها الجغرافي الوسط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. وهذا يصبح من المؤكد إذا ما قمنا بمراجعة تاريخ كل الإمبراطوريات المعروفة، وهي: الإمبراطورية الفارسية، واليونانية، والرومانية، التي تأسست قبل الميلاد. والإمبراطورية المغولية في العصر الإسلامي. ومشروع الإمبراطورية الأوروبية التي ظهرت بلبوس الحملات الصليبية. والتي أتت بعدها إمبراطوريتا إنكلترا وفرنسا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، ومشروع الإمبراطورية الأميركية، وريثة إمبراطورية الانتدابين الفرنسي والبريطاني.

وإذا كان يهمنا التأكيد هنا على الإمبراطوريات التي تأسست قبل الميلاد، فإنما لنبرهن أن المنطقة العربية كان تشكل جزءاً دائماً فيها. إذ كانت تشكل ممراً بين الغزوات الإمبراطورية القادمة من الشرق، أو القادمة من الغرب. ولم يكن يردع التوسع الإمبراطوري رادع، لأن النظام العالمي كان مبنياً على أن القوة الفائضة عند الشعوب كانت توظفها من أجل الغزو والتوسع على حساب الشعوب الأخرى، فكانت حدود الإمبراطورية الناشئة تنتهي عند آخر نقطة تستطيع القوة العسكرية أن تصل إليها. وأما بالنسبة للإمبراطوريات التي تأسست بعد الحربين العالمية الأولى والثانية فإنما تمَّت بناء على اتفاقيات بين عدة دول ظاهرها تنظيم العلاقة المتكافئة بين الدول، وباطنها التوسع من أجل نهب الثروات.

تميَّزت أهداف الدول، التي خططت لإسقاط الإمبراطورية العثمانية، بأنها كانت بمثابة مخططات تآمرية على المنطقة العربية، بدأ وضعها منذ أواخر القرن التاسع عشر على أساس مقررات المؤتمر الصهيوني الأول في العام ١٨٩٧، ومن بعده بناء على مقررات مؤتمر كامبل بانرمان الذي عقد من العام ١٩٠٥ – ١٩٠٧، وهي الأب الروحي لاتفاقية سايكس – بيكو، ووعد بلفور، في أعقاب الحرب العالمية الأولى. والذي كان مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي أقرَّه الكونغرس الأميركي في العام ١٩٨٠، ابنه الشرعي الذي اختلف عن سابقاته بالوسيلة وليس بالهدف.

ومن دون الخوض في التفاصيل نستنتج بالإجمال أن المنطقة العربية تعيش منذ آلاف السنين تحت وطأة المؤامرة. وإذا لم تكن مؤامرة منظَّمة في عصر الإمبراطوريات التقليدية، فإنما تميَّزت بوضع أسسها التآمرية أثناء التخطيط لوراثة الرجل المريض، وهو الاسم الذي كان يُطلق سياسياً على الإمبراطورية العثمانية بعد وصولها إلى مرحلة الضعف فالانهيار.

فكيف حصلت فصول الأسس التآمرية على المنطقة العربية؟

كان الجانب التآمري المنظَّم قد خُطِّط له في مؤتمر كامبل بانرمان (١٩٠٥ – ١٩٠٧)، ولأن مقرراته كانت خاصة بالاتفاق على طريقة الاستيلاء على الولايات العربية، ولأن الكشف عنها له علاقة بمقالنا عن البعث، كحزب الضرورة القومية، سنقتطع المقررات الخاصة به كما جاءت في نصوص المؤتمر.

شاركت في المؤتمر كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال. وخرجوا في نهاية المؤتمر بوثيقة سرية اعتبرت أن مصدر الخطر الحقيقي عليها، إنما يكمن في المناطق العربية من الدولة العثمانية.وذلك، حسب الوثيقة، لأن الشعب العربي يمتلك وحدة التاريخ واللغة والثقافة والهدف والآمال وتزايد السكان... ورأى المؤتمر ضرورة العمل على استمرار إبقاء وضع المنطقة العربية متخلفاً، كما الإبقاء على عوامل التفكيك والتجزئة والانقسام وإنشاء دويلات مصطنعة تابعة للدول الأوروبية وخاضعة لسيطرتها. ولذا أكدوا فصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي، للحؤول دون قيام وحدة سياسية بين الشطرين، ولإحكام الحاجز قرر المؤتمرون إقامة الدولة العازلة بينهما، على أن تكون عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية. وعن ذلك لم يجدوا غير الشعب اليهودي الذي يؤدي هذا الغرض، لذلك نصَّت اتفاقية سايكس – بيكو على تقسيم المنطقة العربية إلى دويلات، وجاء وعد بلفور لإقامة الدولة اليهودية ترجمة عملية لقرارات المؤتمر.

وبناء على ذلك، صبَّت نتائج الحرب العالمية الأولى لمصلحة فرنسا وإنكلترا. وبعد إنهاكهما في الحربين العالميتين، الأولى والثانية، ورثتهما الولايات المتحدة الأميركية، كما ورثت مشاريعهما وكل مخططاتهما بالنسبة للمنطقة العربية. والذي تغيَّر فيها الوسيلة وليست الأهداف. لما وجدت أميركا أن اتفاقية سايكس – بيكو، بتقسيماتها الجغرافية لم تحقق الغرض من المحافظة على التقسيم، لا بل على العكس فقد انتشرت فكرة الوحدة العربية بشكل سريع، أقرَّت إدارتها تغيير الوسيلة على قاعدة تفتيت المجتمع العربي في كل أقطاره بوسائل غير جغرافية، فلم تجد وسيلة أنجع من استغلال مرض الطائفية المنتشر بين المواطنين العرب. فكانت ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد في العام ١٩٨٠، بعد أن وضع أسسه المفكر الصهيوني برنارد لويس.

من كل ما تقدَّم، أصبح من المؤكد أن المنطقة العربية تتعرَّض لمؤامرة مستمرة. وإن معرفة طبيعة المؤامرة وأهدافها يخدم العرب في وضع أسس مواجهتها. من هنا نبدأ بمقارنة خيوط المؤامرة مع طبيعة الأهداف التي وضعها حزب البعث العربي الاشتراكي، ويأتي في المقدمة منها محاربة الاستعمار لأن التآمر على الأمة العربية من طبيعته، ولن يطمئن بال العرب قبل محاربة الاستعمار بشتى الوسائل والصيغ حتى طرده نهائياً عن الأرض العربية. وأما عن أهداف الحزب فهي جاءت رداً واضحاً ضد الأهداف الاستعمارية والصهيونية كما يلي:

١-في مواجهة التقسيم الاستعماري الوارد في مقررات مؤتمر بانرمان، وضع البعث ثابته الأول في الوحدة.

٢-في مواجهة إبقاء الشعب العربي متخلفاً، وضع البعث ثابته الثاني في التنمية الاقتصادية على أسس اشتراكية.

٣-ولأن الديموقراطية من أسس الوعي الوحدوي والاشتراكي، وبالتالي رفض أي هيمنة أجنبية، وضع الحزب ثابته الثالث في الحرية.

٤-ولأن الاستعمار والمؤامرة المستمرة على الوطن العربي صنوان لا يمكن أن ينفصلا، كان هدف الحزب الأساسي في مكافحة الاستعمار.

٥-ولأن العامل الطائفي هو من الأمراض الخبيثة التي يتناقض كلياً مع هدف الوحدة المجتمعية، وبالتالي السياسية رفض الحزب الدولة الدينية،

وبالتالي الدويلات الطائفية، ودعا إلى بناء دولة قومية، مدنية، علمانية، تضع القوانين التي تساوي بين كل المواطنين على قدم العدالة والمساواة.

٦-ولأن الشعور القومي يجمع بين شتى مكونات المجتمع، اعتبره الحزب شعوراً مقدساً، وبذلك صحَّ فيه القول أنه حزب الثورة العربية.

وأما في النتائج، وبعد معرفة ما تتعرض له الأمة العربية من مؤامرات، خاصة أنها أصبحت أكثر وضوحاً في هذه المرحلة، مرحلة ما عُرف بثورات (الربيع العربي)، والتي تم تدمير الحجر والشجر والبشر باسمه، أصبحت الأمة العربية بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى اعتناق أهداف حزب البعث العربي الاشتراكي، لأن فيها وحدها الرد الثوري على كل المؤامرات التي حيكت، وتحاك، وقد تحاك ضدها.

ليست أهداف الحزب وحدها هي التي أثبتت صحتها ومقدرتها على وضع حلول لمشاكل الأمة، بل لأن الحزب أثبت بالفعل وبجدارة قدرته على العمل والنضال من أجل ترجمة القول إلى فعل. وإذا كان الحزب قد ظلَّ صامداً في وجه أعتى مؤامرات الاجتثاث في كل أرجاء الوطن العربي، فإنه من بوابة العراق، التي كان من المخطط منها تقسيم الوطن العربي إلى دويلات طائفية تحكمها قطعان من الوحوش التي عرَّت الدين من جوهره، دفع الحزب عشرات الآلاف من الشهداء من أجل منع الأمة من تجرع كأس التقسيم، وهو مستمر بالنضال حتى تشييع الكأس إلى مثواه الأخير.

لكل ذلك، ولو لم يكن حزب البعث لكان من الواجب أن يكون. ولو لم يكن قد تأسس بعد لكان على كل القوميين العرب أن يؤسسوه.

واجبات حماية العراق بين المتحقق والممكن المتوقع من شعب العراق

البروفيسور كاظم عبد الحسين عباس
أكاديمي عربي من العراق

قد يستغرق البعض بآمال يرجوها ويظن أنها ستكون أفضل مما كان .. غير ان أربعة عشر عاما هي أكثر من كافية لفتح صفحات ولأغلاق أخرى ولإخراج هذا البعض من استغراقه . ان ما حل بالعراق وشعبه منذ ٢٠٠٣ قد أكد توقعاتنا وقراءتنا وفهمنا السياسي العميق، وأغلق تماما أي توقع أو احتمال صدقه البعض أو تمنوه. وليكن معلوماً ان نسبة العراقيين التي ما زالت إلى الآن تؤيد أو تتعاطف مع العملية السياسية لا تزيد عن ٥ بالمئة بضمنها الأحزاب والمليشيات التي استثمرت الغزو لتكون دليله وسنده في السيطرة على العراق. وهذه النسبة الضئيلة هي التي تحرك وتظهر المشهد الإعلامي وتخدع العالم .

لقد صار من المؤكد لكل العراقيين ان بقاء العملية السياسية القائمة تحت حماية دول الاحتلال، ومنها وبالذات ايران التي تحولت بعد ٢٠١١ إلى طرف محتل رئيسي قاد البلاد والعباد إلى ما هو أكثر سوءاً مما حصل لحد الآن. بل ان الإدراك بأن القادم اذا ظلت هذه العملية سينهي العراق ويمزقه إرباً إربا.

لقد انتهى زمن السكوت ، أيا كان سبب ذاك السكوت. وآن أوان الثورة الشعبية في كل أرجاء العراق من الفاو حتى زاخو ومن أم قصر حتى طريبيل. بلغ السيل الزبى فلقد فاق عدد شهدائنا كل شهداء العرب بعد الحرب العالمية مجتمعين وفي كل أقطارهم، ولم يشرد شعب عربي كما شردنا بما في ذلك شعب فلسطين العزيز . ولم يعتقل عدد من الرجال والنساء في أي بلد عربي كما اعتقل العراقيون على يد الاحتلال وحكومة عملية الاحتلال السياسية. ولم يُجرَّب في أي مكان في العالم أساليب تعذيب كالتي جربت علينا ... وحتى لقمة العيش التي ظن البعض أنها ستتوفر أفضل مما كانت عليه الحال في سنوات الحصار التي سبقت الغزو قد ظلت شحيحة. والذين حصلوا على بعض الوفرة لها قد بدأت تشح عليهم بسبب الفساد والحروب والإرهاب المصنوع من الاحتلال والعملية السياسية التي أدت إلى إفلاس العراق وهو من بين أغنى دول العالم .

ماذا ينتظر العراق والعراقيون مع بقاء العملية السياسية .؟

١ -استمرار توقف عملية التنمية في كل متطلباتها وفروعها.

٢ -تواصل عمليات هدر وسرقة ثروات العراق لأفراد وأحزاب وميليشيات تخدم إيران حصراً وتحديداً.

٣ -تعميق وتوسيع أزمة التعليم والصحة والخدمات مع تزايد وتوسع خصخصتها بسبب عجز الحكومة العميلة والتي تعني

تهالكها وانحدار مستواها. فمعروف ان التعليم في الوطن العربي يمتاز بتدني مستواه إلى الحضيض.

٤ -المضي قدماً بتنفيذ المهام والمصالح الدولية التي تمزق سيادة العراق وتبعثر نسيجه الاجتماعي.

٥ -تنفيذ برامج شرذمة العراق ليس إلى دويلات عرقية ومذهبية فحسب بل ان المحافظات ستقسم هي الأخرى بين فرق ومجاميع وميليشيات المذهب الواحد، واهل العرق الواحد. وهذا حاصل عمليا الآن في محافظات الفرات والجنوب تحت يافطات المحاصصة القذرة.

٦ -ستستمر حروب الإرهاب لصالح ايران والصهيونية.

٧ -ستنشب حروب أهلية لا تبقي ولا تذر.

٨ -سيتغرب العراقيون في داخل بيوتهم بعد أن تغربوا داخل وطنهم وخارجه.

٩ -لن يجد رواد المواكب الحسينية أرضاً في كربلاء يطأونها ولا مرقداً يزورونه.

١٠ -لن يجد القاعدون من يتزوج أمهاتهم الأرامل.

١١ -ستنقطع مياه دجلة والفرات من منابعها.

١٢ -ستكون آبار النفط فقط محمية من قبل الدول الاحتكارية وسيموت العراقيون جوعا وقهرا.

هذه بعض الملامح التي نراها في الزمن القريب اذا لم ينتفض العراقيون ويؤسسون حكما وطنيا قويا يحمي وحدة العراق ويؤمن الأمن والخبز والكرامة لشعبه.

ان حزب الدعوة وحزب عمار الحكيم وتيارات مقتدى ومعهم المتهافتون على السلطة يقومون الآن بعمل واحد هو جمع الأموال والثروات وتخزينها خارج العراق انتظارا للحظة سيهربون فيها من العراق ويتركون العراقيين يأكلون لحم بعضهم بعد أن يسري التوحش كسنة للحياة والبلطجة كوسائل عيش والمتعة والمسيار والزنا بديلا عن الزواج وبناء الأسرة.

إن الحل الوحيد الذي ينقذ العراقيين من هذا الغد الموحش الأسود المدلهم هو أن ينهضوا بثورة مدنية سلمية تبدأ من الجامعات والمدارس ودوائر الدولة وتنزل إلى العمال والفلاحين، حيث يغادر الجميع هذه المواقع التي صارت واجهات لدولة غير موجودة فعليا، وحجابات للسراق واللصوص والمفسدين ويجلسون ليل نهار في بواباتها وأبوابها بعد أن يغلقوها بالسلاسل ويقطعون يد من يقترب لفتحها . وينصرف الجنود والشرطة إلى لطمياتهم الحسينية التي لا تحتاج إلى سلاح خفيف ولا ثقيل بل إلى استدرار العواطف والدموع والنواح والعويل تحت لافتات مخطوطة بالعريض تقرأ هيهات منا الذلة لان بقاءهم في تشكيلات الحشد والجيش والشرطة ان هي إلا الذلة بعينها لانهم يقاتلون ويقتلون لكي تبقى ايران مستقرة تقود (المحور الشيعي) طبقا لحروف وكلمات صريحة قالها نوري المالكي على الملأ .

إن الثورة المدنية هي مظهر يعبر عن رقي الإنسان وسمو إرادته وإدراكه ووعيه وتمهد إلى ردود الفعل الأقوى اذا لزم الأمر وحيثما تقتضي حاجة الشعب والوطن. ومهما كانت الخسائر الافتراضية أو الفعلية فإنها ستبقى أقل بكثير من الخسائر الفادحة الكارثية اذا بقت العملية السياسية وبقت سلطة الأحزاب والمليشيات المجرمة لأنها كما قلنا ستقود إلى تعاسة عراقية شاملة تنهي العراق والأسرة العراقية والقبائل والمجتمع العراقي بعربه وكرده وتركمانه وبكل مذاهبه وأديانه.

المقاومة الوطنية العراقية
قرار مستقل وثورة مستمرة

حسن خليل غريب

عندما رفض النظام الوطني في العراق الانحناء أمام عواصف وعود أميركا ووعيدها، فإنما كان يمارس القرار الوطني العراقي المستقل، والقرار القومي بالتحرر من الاستعمار وإملاءاته، لا بل طرده نهائياً من الأرض العربية. النظام الوطني الذي أعلن منذ البداية أن استراتيجيته في العلاقات الدولية، تبدأ بتطبيق مبادئ التوازن في المصالح بين دول العالم.

ولما كان النظام الوطني في العراق يؤمن بأن الاحتلال عمل يتناقض مع القانون الدولي، ولا رضوخ للتهديد بالقوة السياسية والعسكرية، رفضت قيادة البعث أن تساوم الاحتلال الأميركي على حياة هذا أو ذاك من رجالاتها، على حساب مصلحة العراق، فدفعت من حياة خيرة رجالاتها ثمناً غالياً، وكذلك من حياة عشرات الآلاف من قواعد الحزب وكوادره. وانتقل البعث إلى خنادق المقاومة المسلحة، ولم تتوقف زنود البعثيين عن المقاومة حتى أنجزت أول قراراتها بطرد الاحتلال الأميركي من العراق.

ولما كان النظام الوطني في العراق يعتبر أن زنود الثوريين من منتسبيه كافية لتحريره من الاحتلال حتى لو لم تؤازره أياد أخرى، استمر في ثورته، وآلى على نفسه بأن لا يسكت رصاص ثواره حتى إنجاز ما قرَّر أن ينجزه. وهكذا استمرت الثورة وحيدة حتى أدرك الآخرون صحة منطلقاتها وأهدافها، فكسبت المقاومة حليفاً ضمَّ جهوده إلى جهودها.

ولما كان النظام الوطني حال دون تسلل نظام (ولاية الفقيه)، وحمى حدود الوطن العربي في حرب دامت ثماني سنوات، وأحبط أطماع ذلك النظام، وحال دون تمدده تجاه الوطن العربي، واعتبر حماية الوطن العربي من مبدأ (تصدير الثورة) الإيراني مهمة استراتيجية لا تخضع لزمان ومكان، بل اعتبرها إحدى أهم واجباته في كل زمان، وفي أي مكان.

تلك كانت أهداف البعث: رفض الوصاية الاستعمارية، القيام بأعباء ثورة مستمرة، وقطع أيادي الإقليم الطامع بالأمة العربية.

وبمراجعة لحصاد أربعة عشر عاماً، لم نجد أن البعث قد تراجع عن أي من أهدافه، بل على العكس من ذلك، فقد هزم الاحتلال الأميركي، وأرغم أميركا على

الاعتراف بالخطأ. وما اعتراف ترامب، الرئيس الأميركي بخطأ احتلال العراق، وبالتالي تسليمه لإيران، وأعلن أنه سيقوم بتصحيح الخطأ، لهو الدليل على ذلك.

وأما كسبها الثاني فهو اقتناع الجوار العربي بخطورة الدور الإيراني، وإن جاء متأخراً بعد سنوات من احتلال العراق، فقد أعلنت دول الخليج العربي، ليس في أنها أدركت خطورة الدور الإيراني فحسب، بل أعلنت أيضاً أنها سوف تقاوم هذا الدور بشتى الوسائل والسبل. وفي هذا المتغير كسبت المقاومة العراقية صديقاً تراهن على أنه سيضع ثقله إلى جانبها من أجل تحرير العراق من الاحتلال الإيراني.

وأما عن الأطماع الإيرانية، والتي وعد المنهج الستراتيجي للمقاومة العراقية، المعلن في ٩/ ٩/ ٢٠٠٣، بحرق أصابعها نتيجة تآمرها مع الاحتلال الأميركي، فقد بدأت تلك الأصابع بالاحتراق نتيجة متغيرين أساسيين: رفع الغطاء الأميركي عن تدخلاتها، وإدراك دول الخليج العربي لخطورته. وإذا كانت عوامل تسليم أميركا العراق للنظام الإيراني، وصمت دول الخليج، هي التي ساعدت ذلك النظام على التوغل بسهولة في العمق العربي، قد تراجعت عن مواقفها السابقة، فهذا يعني أن مرحلة حرق أصابع إيران قد بدأت بالفعل، لأن السقوف التي كانت تتلطى تحتها قد انهارت. وما تسابق مسؤوليه على إطلاق التصريحات العنترية سوى لغو من الكلام.

وإذا كانت المقاومة تراهن على الاستفادة من

المتغيرات الجديدة من أجل تحرير العراق، فإنها لن تطمئن حتى ترجمة الإعلان إلى واقع ملموس. وإذا صدقت المراهنات فهو المطلوب، وإذا لم تصدق فإنها باقية على جهوزيتها الثورية في متابعة مسيرة التحرير. وعن هذا نجزم بالقول إن المقاومة بثباتها على أهدافها استطاعت أن تفرض المتغيرات الجديدة، وهي ليست مِنَّة من أحد عليها، بل حصلت عليها بأرواح الشهداء الذين قدمتهم أمام مذبح تحرير العراق، ومذبح تحرير الوطن العربي.

بين أمس بداية الاحتلال، وحاضر الوضع السياسي الراهن، يحق للمقاومة الوطنية العراقية، أن تراهن على أي عامل يحكمه سقف تحرير العراق كاملاً موحداً. ومن غير المسموح لأحد أن يدخل ساحة المزايدات عليها بتحديد من عليها أن تتحالف معه، ومن يجب عليها أن تخاصمه. وأما السبب فهو أن مقاومة أحرزت كل تلك المكاسب، لهي أدرى بمن عليها أن تخاصم، ومع من عليها أن تصادق، ومع من عليها أن تفاوض.

إن مقاومة وضعت استراتيجيتها، منذ أشهر قليلة بعد الاحتلال الأميركي. ومقاومة واجهت بمفردها الاستعمار والصهيونية وأصحاب المشاريع الإلهية الوهمية، لهي مقاومة تستحق الاحترام لأنها تدرك أهمية ما خططت له، وتدرك خطورة الخروج عن خطتها.

وأما نصائح الخبثاء بسلوك هذا الحل أو ذاك فستبقى آذاننا صمَّاء عن الاستماع إليها، وأما مخاوف الأحباء فنحن نوليها حق قدرها، ونطمئنهم بما لنا من ثقة بقيادة المقاومة، بأنها لن تقع فريسة لسراب بالوعود أو فريسة لخداع في التطبيق. فللمقاومة قرار مستقل، والمقاومة ستبقى ثورة مستمرة. وكل من جرِّب المقاومة، منذ أول يوم للاحتلال، حتى هذه اللحظة، يدرك كم هي حريصة على تنفيذ استراتيجيتها بكل صدق وأمانة ووعي وإخلاص.

* * * *

إنـــزلاق المعنـــى وتغيـــر الدلالة!؛

إسماعيل أبو البندورة

تجبهنا في المرحلة الراهنة التي تتميز بالفوضى والاضطراب جملة من المفاهيم الالتباسية المتضادة حيث ينزلق المعنى ليأخذ دلالات مغايرة وينفصل عن حقيقته ليتكرس في إطارت مختلفة تلغي حقيقته الجوهرية والأصيلة وتأخذه إلى مسارب خاطئة وزائفة الأمر الذي يفاقم محنة الفهم والإدراك ويدخل الناس في متاهات مصطلحية ومفهومية تصعّد اللامعنى والالتباس.

وللتمثيل على ما نمر به من مفارقات واضطرابات نتوقف عند مفهوم الإرهاب. هذا المفهوم الغامض الذي تمت صناعته في عقل أمريكي أحادي متغطرس يفتش عن عدو بدأ وهمياً في هذا العقل وتحول إلى حالة وواقع وقانون، والدولة التي قدمت مضامينه الغامضة وشرّعته قانوناً بعد أحداث سبتمبر أسمته " القانون الوطني Patriot Law " وانزلق المعنى إلى دلالات مستحدثة وافتراضية وتقييدات للحرية وضلالات كثيرة تميزت بضيق الأفق السياسي دون أن يكون هناك تعريفات محددة للإرهاب والارهابي، وطولبت الدول والعالم بأسره بآمر وتبعات الهيمنة والاستتباع إلى تبني التعريف الغامض ومنزلقاته على علاتها، وعادت الدولة الآمرة ذاتها وعلى صعيد الممارسة إلى التلاعب بالعقل والمعنى بالوقوف الانتقائي مع أنواع معينة من الإرهاب في بلادنا وضد أخرى في حالات ثانية، إضافة إلى أنها غضّت الطرف عن إرهاب الدولة الذي تمارسه هي والكيان الصهيوني بشكل صريح وعلني تحت عناوين الوقائية والاستباقية أو الدفاع عن النفس.. كذا.

والآن يتعامل العالم مع إرهاب لا يعرف معناه الحقيقي وتجسداته مع أنه يمارس في أكثر من ساحة بأبشع الصور وله خلفيات وتمثلات وتشكيلات مضمرة في العقل الذي يعرّفه بشكل غامض إبهامي ويغير دلالاته ويستملك مفاهيمه ومحدداته ويصادر الإستدخالات التي يمكن للشعوب أن تسهم فيها لتحديد معانيه ومضامينة وطرق التعامل معه بطرائق ثانية ليصبح مفهومه ودلالاته واضحاً في مخيال الشعوب لتتمكن من محاصرته وتجفيف منابعه وإقتلاعه.

أما المثال الآخر الذي يمكن إدراجه في هذا الإطار من انزلاقات المعنى وتغير الدلالة في حالتنا الراهنة فهو (الأقليات وحق تقرير المصير) الذي يلوح به في الوطن العربي بشكل خاص واستثنائي، وحق تقرير المصير يعتبر من المبادئ

السامية التي تجمع عليها الدول والشعوب ولا أحد يعترض عليه كمبدأ عام وخصوصاً من قبلنا نحن العرب إلا أن عناصره وتوقيتاته وموجباته وتوظيفاته ومصائره هي مما يوجب التوقف عنده، إذ لا أحد يقدم الآن تعريفات واضحة للأقلية والأقليات أو يتناول تاريخها الاندماجي ولا أحد سواء من العرب أو غيرهم من القوميات يوافق كلياً (أو يراه من حقائق تقرير المصير وموجباته) أن تقوم أي مجموعة (بعد تعايش واندماج وانسجام طويل) بتوصيف نفسها في مرحلة تاريخية معينة كأقلية وتتذرع بتمايزها عن مجتمعاتها نظراً لخصوصيات خاصة ومحدودة من حيث اللغة واللباس وتتجاوز مراحل تاريخية من التعايش والاندماج، وتطالب بكيانيات مترنحة لا حول لها ولا طول ولا مستقبل لها بالمعنى الكياني والدولتي، وهو مثال يقرب إلينا فكرة انزلاق المعنى وأنحرافه عن حقيقته ويضع العقل أمام أسئلة مدببة ومربكة في مثل هذه الحال ويخلق بيئات متضادة وأجواء مناسبة لتقسيم وتذرير وشرذمة المجتمعات والدول.

لابد أن نشير في هذا المقام إلى أن الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها من الدول وفي غفلة عن العالم قدمت للأمم المتحدة مشاريع عديدة استباقية تم إقرارها وسريانها ومن بينها ما يتعلق بالأقليات (وحق أي أقلية صغرت أم كبرت بتقديم ظلامات ومحاجات تعطيها حقوق خاصة وتوفر لها الحماية دون أن يتم تحديد مواصفات وتعريفات ومحددات واضحة لذلك بشكل دقيق ودون الانتباه عمداً إلى ضرورة التفريق بين الحق في تقرير المصير والشرذمة) وذلك من أجل توظيف وتحريك موضوع الأقليات في الأوقات التي ترتئيها لغايات الهيمنة والتدخل في شؤون الدول الأخرى او الدخول من خلال هذه التخريجات والثغرات لبعثرة وانتهاك سيادة الشعوب والأمم.

وعندما ألقت الولايات المتحدة أثناء عدوانها على صربيا القنابل على تلفزيون بلغراد عام ١٩٩٩ وقتلت العديد من الصحفيين والمواطنين بررت ذلك بقرار الجمعية العامة القاضي بإباحة وتسويغ الهجوم على مؤسسات إعلامية تبث الكراهية.. الخ وعلى ضوء ذلك لم تتخذ الأمم المتحدة أي قرار بهذا الخصوص باعتبار ذلك مباحاً ومشرعاً من قبل الجمعية العامة.

إســـدال الســـتارة وآخر فصول الأزمة السورية

يوسف الورداني

رأى روبرت فورد آخر سفير أميركي في سوريا أن "الإدارة الأميركية أخطأت في تقديراتها حول مسار الأزمة السورية، وفشلت المعارضة في تثبيت خطاها على طريق المفاوضات وانكفأت الفصائل المسلحة عن مواقعها التي سيطرت عليها في السنوات الماضية، فانتصر الأسد محمولاً على رافعة روسية – إيرانية".

فشلت المعارضة السورية – الائتلاف المعارض، والهيئة العليا للمفاوضات – بعد أن غابت عنها الأسماء البارزة، وتشظت إلى منصات: منصة الرياض، ومنصة القاهرة، ومنصة موسكو، وفشلت في توحيد رؤاها إزاء الحل المطلوب، وهي اليوم تعود من اجتماعات أستانا "٦" ولم يكن في جعبتها سوى بند واحد هو عدم موافقتها على إشراك بشار الأسد في مخرجات الحل أو مشاركته في المرحلة الانتقالية. وهي – المعارضة السورية – ومنذ اجتماعات جنيف واحد واثنين، وحتى اليوم تجابه المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا، وترفض مواقفه، في محاولات حثيثة لرفض خياراته المتماهية مع المواقف الروسية، متجاوزاً توجيهات الأمين العام للأمم المتحدة، ومتجاوزاً الأعراف الدبلوماسية ويقول إن على المعارضة الموافقة على ما قدمه ويقدمه لأنها الطرف الأضعف!

لم يعد في جعبة الهيئة العليا للمفاوضات شيئاً، فتخلت عن مجموع المطالب السابقة، كالإفراج عن المعتقلين، وتحديد مناطق عدة وإدخال المساعدات الإنسانية، فشلت في تحقيق آمال شعب انتفض لحريته وعيشه الحر الكريم.

أما المعارضة المسلحة، والمتمثلة بعشرات الفصائل العسكرية المقاتلة فيما بينها في أكثر من جبهة، أو هي عرضة لهجمات الروس والأمريكان والتحالف الدولي تحت عنوان محاربة إرهاب داعش، انكفأت، وصمتت بنادقها على محاور المجابهات، وهي التي لم تحظ منذ اليوم الأول لانطلاقتها بالأسلحة المطلوبة، واليوم تجف مناهل تمويلها، بعد أن تخلت عنها الجهات الداعمة، فقبلت – ربما مرغمة

– بالدخول في مفاوضات مع الروس على إنشاء مناطق خفض التوتر، أو الدخول مع النظام في إطار المصالحات (الزبداني – حي الوعر – داريا) كما قبلت بتجميد نشاطها في شرق، وشمال شرق سوريا، حيث تبني الولايات المتحدة قواعد عسكرية (مناطق النفط)، بعد أن رفضت مشاركة هذه الفصائل في الحرب على داعش، مفوضة قوات سوريا الديمقراطية وحدها في تحرير الرقة ومحيطها، إضافة إلى الإرباك الذي طبع الدور التركي بعد الانقلاب الفاشل، وانكفاء دور قوات "درع الفرات" العاملة في ريف حلب الشمالي بعد سقوط مدينة حلب الذي بدل موازين القوى على الأرض.

تحت هذه العناوين، جرى احتواء المعارضة المسلحة، وإخراجها من المعادلة، وقد التقت على ذلك روسيا وأميركا وإيران وحتى الكيان الصهيوني، وللدلالة على ذلك، فعندما طلبت أميركا من فصائل البادية السورية الانسحاب إلى الأردن وتسليم المنطقة إلى قوات النظام، تلكأت هذه في التنفيذ قام الطيران الروسي بقصف مواقعها.

حتى معركة جرود عرسال وراس بعلبك، والتي انتهت بسرعة وبحلول سحرية كانت أيضاً ضمن هذا السياق.

الباقي اليوم من جبهات المواجهة مدينة إدلب وريفها وقد قصدها آلاف النازحين، من كافة المناطق السورية لتشمل المنفى الإجباري لهم. وهي تحت النيران الروسية، رغم ما صدر عن الروس من خطة لإدخالها في مناطق خفض التوتر وتحاول تركيا الوصول إليها لفرض تواجدها هناك.

اليوم، تترقب الهيئة العليا للمفاوضات، تبدل التحالفات، وهي تنظر إلى زيارة العاهل السعودي إلى موسكو، وما ستحمله الزيارة من توافقات حول الساحة السورية، وما سوف ينعكس ضغوطاً عليها، وهي التي واجهت أصدقاء سوريا في اجتماعات نيويورك، وضغطهم لقبولها ببقاء بشار الأسد باعتبار أن ذلك يمثل رغبة دولية، إضافة إلى مطالبتها بتوحيد المعارضة بمنصاتها الثلاث، وإبعاد قدري جميل عن منصة موسكو، إذا كان دوره معطلاً.

عام ٢٠١١ بداية الأحداث في سوريا، ووصول طلائع النازحين إلى لبنان، قامت الهيئات الإغاثية التابعة للأمم المتحدة، بتوزيع بطاقات تجيز لهم الحصول على المساعدات، وكانت تلك البطاقات مؤرخة صلاحيتها حتى العام ٢٠١٨.

اليوم ونحن على أعتاب العام ٢٠١٨ صدر عن مكتب الأمم المتحدة في بيروت بياناً أعلن فيه وقف كافة أشكال المساعدات للنازحين السوريين في لبنان اعتباراً من شهر تشرين الثاني القادم، وقد قيل أن الأمر يعود إلى نقص في التمويل، وأن دولاً تخلفت عن سداد ما التزمت به حيال برنامج المساعدات الأممية.

يبقى الثابت في مسار الأحداث في القطر السوري، أننا بتنا إزاء الفصل الأخير من العرض، وأن العام القادم سيشهد أسدال الستارة.

المقـــاومة الوطنية اللبنانية
بيـــان صـــادر عن
«جبهـة المقاومـة الوطنيـة اللبنانيـة: قوات التحرير.»
تـــاريخ ٢٨/٧/١٩٨٤

جريدة الأنوار: جبهة المقاومة الوطنية تُعلن عن نفسها ،وتنتقد الإعلان الفئوي عن العمليات.

جريدة اللواء: «قوات التحرير «أعلنت عن نفسها وتبنّت عملية صور.

جريدة النهار: بسبب «بعض الممارسات الخاطئة» ،قوات التحرير تكشف نفسها.

وهذا النص الكامل للبيان:

تقترب حركات التحرُّر الوطني إلى قمة النصر كلما ابتعدت عن الكسب الفئوي؛ هذا شعارنا الذي آمنّا به ومارسناه بالفعل منذ دنَّست قوات الغزو الصهيونية أرض لبنان في حزيران من العام ١٩٨٢. ومنذ أن قمنا بتشكيل «قوات التحرير» لمواجهة قوات الغزو حتى هذه اللحظة التي يحتفل بها أبطالنا، مناضلو قوات التحرير، بآخر عملية لهم، وتحمل الرقم مائتان، والتي نُفِّذت على أرض الجنوب، وذلك صباح السبت الواقع في ٢١ تموز ١٩٨٤، حيث قام أبطالنا بزرع عُبُوَّةٍ ناسفة موقوتة في مقر القيادة العامة للعدو في مدينة صور، وانفجرت العبوة مُوقِعَةً عدداً من الخسائر في صفوفه.

وكذلك حتى هذا الوقت، الذي نُحيي فيه ذكرى ثلاثة شهداء سقطوا في صفوف «قوات التحرير «في أثناء قيامهم بعمليات ضد العدو الصهيوني.

إن السبب الذي أقتنعنا به، ودفعنا إلى رفض الإعلان عن أنفسنا، كفصيل، طوال تلك المدة، هو ضرورة المحافظة على وحدة العمل النضالي عسكرياً وسياسياً وشعبياً، بعيداً عن الفئوية الضيِّقة.

وإن السبب الذي دفَعَنا إلى الإعلان عن أنفسنا هو ضرورة إلقاء الضوء على بدايات نهج خاطئ أخذ يبرز على ساحة العمل الجبهوي للمقاومة الوطنية اللبنانية. وإن أبرز الأخطاء يتمثَّل بالإعلان الفئوي غير المشروع عن العمليات العسكرية والشعبية، والذي أخذ يستفحل إلى حدود ادِّعاء فصيل عن قيامه بعمليات قام بها فصيل آخر، وادِّعاء تبنِّي شهداء سقطوا في صفوف فصيل آخر. هذا من جهة ومن جهة أخرى أخذت تبرز بعض الممارسات الخاطئة، التي نُحجِم عن تفصيلها حرصاً على سلامة العمل، وكذلك غياب العمل الجبهوي المتكامل، إضافة إلى غياب التكامل بين عمل المقاومة وضرورة تأمين مقوِّمات الصمود لحركة الجماهير الشعبية.

وقد حصل أكثر من افتئات على جهد قواتنا العاملة خلف خطوط العدو في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، فيما يختص بادعاء مسؤولية عمليات قامت بها هذه القوات، وإما بادِّعاء تبنِّي شهدائنا، وسوف نحجم عن التسمية حرصاً منا على طهارة الثورة الرائعة لمناضلينا ولجماهير شعبنا في الأراضي المحتلة.

إن العمل البطولي الذي تمارسه جماهير شعبنا، والمناضلون الأبطال في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، لا تُنقِص من روعته بعض الثغرات. ولكن عمق تجارب الشعوب، التي قاومت الاحتلال، ومن صدق تجربتنا الذاتية، نرى أن اتِّساع هذه الثغرات سوف يشكِّل عائقاً أساسياً في نمو حركة المقاومة وتصاعدها.

إن المقاومة الوطنية ضد العدو الصهيوني تطورت، منذ بدايات الاجتياح، بشكل نوعي ومتصاعد على الصعيدين العسكري والشعبي، وذلك نتيجة وعي شعبنا لمخاطر الاحتلال الصهيوني وأطماعه التاريخية. وقد حصلت هذه المقاومة على احتضان وطني شبه كامل؛ ولكن، للأسف، بقي هذا الاحتضان عند حدود البيانات.

وفي هذا الظرف الذي وصلت فيه مقاومة الاحتلال إلى وضع متقدِّم، وفي الوقت الذي أخذ فيه العدو يُشدِّد حصاره على أهلنا في المناطق المحتلة بكل الوسائل القمعية والوحشية لإحباط مسيرة المقاومة، تبدو أهمية الاحتضان الوطني الفعلي، كما الاحتضان القومي، كما تبدو مسؤولية كل حركات التحرر في العالم، ضرورة ماسَّة لاستمرارية هذه المقاومة.

في الوقت الذي لم تستطع فيه وسائل العدو من إحباط الحالة النضالية في الأراضي المحتلة، نرى أن من واجب كل القوى العاملة في سبيل تحرير الأراضي المحتلة، أن تبذل جهداً نوعياً في ما يلي:

-أولاً: إن الحالة الصحية، التي نشأت في الجنوب تستدعي توحيد جهود القوى المناهضة للاحتلال، وتمتين علاقاتها تحت شعار مقاومته لتحرير الأرض.

-ثانياً: إلغاء نهج الكسب الفئوي، واعتبار كل أساليب المقاومة ضد العدو نتيجة لجهد نضال شعبنا في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا.

-ثالثاً: الارتفاع فوق الحساسيات الفئوية وتجاوزها؛ وبذل الجهود لبناء حركة شعبية متراصَّة حول أولوية شعار التحرير، ومنع كل ما يسيء إلى هذه الحركة، إذ أنه أشد ما يُشكِّل خطراً عليها ما قد يُمارَس على أرض الجنوب من تصفية حسابات فئوية على طريقة الحصار السياسي والمادي لفصيل ضد آخر، ولحركة ضد أخرى، أو لاتجاه سياسي ضد آخر، بل المطلوب أن نرفع شعاراً يؤكِّد على حاجة معركة التحرير لجهود الجميع على الصعيدين الوطني والديني، العسكري والشعبي.

-رابعاً: العمل على أن يصب جهد المقاومة الشعبية والعسكرية في إطار التحرير الكامل اللامشروط، وبشكل يؤمِّن انسحاب العدو على قاعدة السيادة الكاملة للشعب، والتحرير الكامل للأرض.

-خامساً: أن تصب كل الجهود للحصول على احتضان كامل وفعلي للمقاومة الوطنية على الصعيدين الوطني والقومي والدولي من جهة، ورفع مستوى أساليب العمل العسكري والشعبي وتطويرهما من جهة أخرى.

-سادساً: العمل بشكل سريع وجدي على تأمين التوازن الدقيق بين تصاعد عمل المقاومة عسكرياً وشعبياً وبين ضرورة تأمين مقومات الصمود لجماهير شعبنا في الأراضي المحتلة من خلال تشكيل هيئة وطنية يكون عمودها الفقري الفعاليات السياسية والشعبية في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، وعلى هذه الهيئة، بالإضافة إلى عملها السياسي، أن تتولى إنشاء صندوق وطني يؤمِّن ما يلي:

١-رعاية أسر الشهداء الذين يسقطون في ساحة الشرف.

٢-رعاية عائلات الأسرى والموقوفين لدى العدو الصهيوني.

٣-تأمين الاحتياجات الاجتماعية لأوسع جماهيرنا من طبابة، وتعليم مجاني، وحاجات تموينية.

٤-التعويض عن الأضرار المادية التي يُلحِقها العدو بممتلكات الأهالي في الأراضي المحتلة.

٥-ملاحقة أجهزة الدولة كي تقوم بواجباتها الوطنية، وبشكل يتجاوز الروتين، على كل الصُعُد الإدارية والصحية والتربوية.

لذلك نتوجه إلى كل العاملين في سبيل تحرير الأراضي المحتلة، وإلى كل جماهير شعبنا بكل انتماءاتهم السياسية والدينية، بتحية إكبار واعتزاز، لأنهم يضعون كل إمكانياتهم وجهدهم في سبيل طرد الغزاة المحتلين عن أرضنا.

المقاومة الوطنية اللبنانية - قوات التحرير.
في ٢٧/٧/١٩٨٤.

ملاحظة مرفقة:

في سبيل تنفيذ مقترحاتها على صعيد توفير وسائل الصمود للبنانيين في الأراضي المحتلة، طلبت قيادة قطر لبنان من قيادة الحكم الوطني في العراق، المشاركة في تقديم المساعدات المالية من أجل تنفيذ مقترحاتها الواردة أعلاه. وقد لبَّت القيادة طلب قيادة قطر لبنان برصد مبلغ خمسة عشر مليون ليرة لبنانية، أي ما يعادل العشرة ملايين دولاراً، على أن توضع تحت وصاية لجنة وطنية تتشكَّل من شخصيات لبنانية موثوقة. وإنه بعد اتصالات قامت بها القيادة مع العديد من الشخصيات الاعتبارية اللبنانية، لم تحصل فيها على موافقة من أحد.

قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي

البعث يدين الهجوم على كركوك

حول الهجوم على كركوك صدر عن قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي:

يا أبناء شعب العراق العظيم

يا أبناء أمتنا العربية المجيدة

لعل من أهم الأهداف التي جاء لتنفيذها الاحتلال الأمريكي للعراق بتخطيط وتشجيع وتحريض من الصهيونية العالمية، هو تدمير العراق، وتفكيك منظومات مجتمعه المادية والمعنوية والأخلاقية، ونسف أواصر الأخوة والتآخي بين أبنائه، وخلق حالة من الانقسام والاحتقان والاصطفاف العرقي والديني والطائفي والمناطقي والعشائري، ووضع العراق على طريق التجزئة والتقسيم إلى دويلات عرقية وطائفية متصارعة ومتناحرة من أجل المصالح والسلطة والمال، وفق مخطط مدروس تحت ظلال العملية السياسية الاستخبارية الفاسدة التي أنشأها الاحتلال وتقودها إيران وتيارها الصفوي وميليشياتها المسلحة، والتي كانت هي السبب في ما وصل إليه العراق من صراعات دموية دفع ثمنها شعب العراق بكافة قومياته وأطيافه ومحافظاته ومدنه وقراه.

إن الاحتلال الإيراني الصفوي للعراق والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الميليشيات المسلحة يومياً، وسياسة الاجتثاث وتهديم المدن وتهجير الناس ومنعهم من العودة، والتغيير السكاني الواسع الذي مارسته تحت حجة محاربة داعش، ونشر الفكر الصفوي التضليلي الإرهابي المتخلف، كل ذلك أدى إلى إفقار الشعب وتجهيله وإذلاله وتخلفه وحرمانه، وكانت هذه السياسة تمثل العنوان الأبرز لهذا المخطط الخبيث الذي أوقع العراق برمته بين كماشتي الصهيونية العالمية ومخططاتها وأدواتها الهادفة إلى تقسيمه من جهة، وبين الفارسية الصفوية ومشروعها وأذرعها الهادفة إلى احتلاله والهيمنة عليه من جهة أخرى.

وتأتي عملية الهجوم على محافظة كركوك العراقية، مدينة التأميم الخالدة، ضمن حلقات هذا المخطط الذي ينفذه الحرس الثوري الإرهابي بقيادة مجرم الحرب (قاسم سليماني) ومجموعة الموالين له من الميليشيات التي تتحكم وتعبث بمصير العراق وشعبه، وذلك بهدف السيطرة على هذه المدينة الباسلة الغنية باهلها وتاريخها وثرواتها، مثلما فعلوا في المحافظات العراقية التي رفضت وقاومت احتلالهم وهيمنتهم وسيطرتهم.

وفِي ضوء ذلك، فإن قيادة قطر العراق لـحزب البعث العربي الاشتراكي في الوقت الذي تنبه فيه العراقيين لخطورة هذا المخطط الذي يستهدف وجودهم وحاضرهم ومستقبلهم، فإنها تؤكد على موقفها الثابت برفض كافة أنواع الاحتلال والتدخل والنفوذ الأجنبي في العراق. وتدين بشدة الدور الذي تمارسه إيران وحرسها الثوري الإرهابي بقيادة مجرم الحرب (سليماني) ليس في قضية كركوك فحسب، بل في مدن وقصبات ومحافظات العراق كله.

كما وإن القيادة تدعو تركيا إلى مراجعة موقفها وعدم التدخل في قضية كركوك كونها قضية عراقية وشأن داخلي، وعليها إذا أرادت أن تحافظ على مصالحها الوطنية المستقبلية مع العراق وعلى أمنها القومي، عدم الاندفاع والانجرار وراء تحالفات إقليمية ضارة بالعراق ومصالحه العليا، وأن لا تكون جزءاً من الحلف المعادي له ولأقطار الأمة وتطلعات شعبها ومنه الشعب الكردي العزيز.

إن حزب البعث ومناضليه وهو يتصدى بوعي عال ويقدم التضحيات الجسيمة جراء مواجهة هذا المخطط الشرير، فإنه يدين المواقف الانتهازية المزدوجة للولايات المتحدة الأمريكية وصمتها على ما حصل في كركوك، وسكوتها على تدخل إيران وميليشياتها المسلحة التي سرقت ثروات العراق، وقتلت خيرة أبنائه وعلمائه ومثقفيه، وهجرت الملايين من أبناء شعبه بعد أن هدمت بيوتهم ودمرت مدنهم، أمام أعينها وبغطاء جوي منها، في وقت تعلن فيه (أنها قد وضعت الحرس الثوري على قائمة الإرهاب!!!).

ولذلك فإن البعث يحمل أميركا وحلفاءها كامل المسؤولية على ما اقترفته من جرائم بحق شعب العراق منذ احتلاله وحتى عملية القرصنة الإيرانية في كركوك، مروراً بما حصل في مدن العراق الأخرى في الشمال والجنوب وخاصة في الموصل وصلاح الدين وديالى والأنبار، والعاصمة بغداد.

أمام هذه التداعيات الخطيرة التي يتعرض لها العراق فإن شعبه الحر الأبي يعي خطورة وأبعاد هذه المؤامرة الصهيونية - الفارسية الصفوية التي تحيق به وتستهدف وحدته وهويته وحاضره ومستقبله، وأن هذا الشعب الباسل سيبقى يناضل من أجل تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي والإيراني والتركي والصهيوني وغيره، ومن العملية السياسية الاستخبارية الطائفية العنصرية الفاسدة، وسينتصر على قوى الظلم والطغيان، مهما طال الزمن. ومهما غلت التضحيات.

ومن الله العون والتوفيق.

قيادة قطر العراق لـحزب البعث العربي الاشتراكي

٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٧

بأيدينا سنعيد بناء القدس